



التقرير السنوي 2013



خطى ثابتة نحو التميز..

بنك القدس أحد أكبر البنوك المحلية العاملة في فلسطين،
ويطمح دوماً إلى أن يكون في طليعة البنوك الفلسطينية
محلياً وإقليمياً وأن يعزز شعاره
(بنك الوطن والمواطن)

نبذة	02
الرسالة العامة	03
نتائج أعمال البنك للعام 2013	04
مؤشرات الأداء الرئيسية – الحصة السوقية	05
كلمة رئيس مجلس الإدارة	12
أعضاء مجلس الإدارة	15
الإدارة التنفيذية	22
المنتجات والخدمات المصرفية	24
رأس المال البشري	31
الحاكمة المؤسسية	35
علاقات المساهمين	45
المسؤولية المجتمعية	51
البيانات المالية	57

بنك القدس هو من المؤسسات الفلسطينية المالية
القيادية سريعة النمو وهو «بنك فلسطيني» يضع
العمل في مركز إهتمامه

يعتبر بنك القدس أحد أكبر البنوك الوطنية الرائدة في فلسطين، وخلال مسيرته الناجحة في القطاع المصرفي، قدم أفضل الخدمات والحلول المصرفية المبتكرة إلى عملائه على اختلافهم.

وحرص البنك دائماً بخبرته المميزة على توظيف مصادر الأموال لديه للقيام بدور فعال وتموي كافة شرائح عملائه على اختلافهم وذلك بالإدارة الحصيفة والمتوازنة لمصادر الأموال واستخداماتها على حد سواء لتحقيق أفضل عائد على رأس المال المستخدم.

ومنذ تأسيسه جعل خدماته المصرفية مميزة ومختلفة وذلك من خلال اعتماد أحدث التقنيات والكوادر المتخصصة التي تساعد العملاء في إدارة أمورهم المالية بصورة أفضل عبر شبكة فروع ممتدة ومنافذ متعددة لإيصال الخدمات.

وقد تأسس البنك في عام 1995 وبرأسمال حالي يبلغ 50 مليون دولار أمريكي، ويمارس نشاطه المصرفي من خلال إدارته العامة ومركزها الرئيسي في مدينة رام الله - الماصيون، ومن خلال 27 فرعاً ومكاتباً منتشرة في أرجاء الوطن كافة.

يطمح بنك القدس دوماً الى أن يكون في طليعة البنوك الفلسطينية وأن يعزز شعاره «بنك الوطن والمواطن» وذلك بالإهتمام بالعملاء ودراسة احتياجاتهم وبلورتها في منتجات وخدمات مصرفية جديدة تتناسب مع تطلعاتهم بل وتفوق توقعاتهم ليبقى بنك القدس الاختيار المفضل للعملاء مع العمل على تنمية العائد على الإستثمار.

رؤيتنا

قمنا بتحديد رؤيتنا في سياق نمو متصاعد، فهدفنا الأساسي يسعى إلى تحسين المجتمع على النحو التالي:
نتميز بكوننا مؤسسة مصرفية رائدة موثوقة تسعى دوماً إلى أن تقدم حلولاً مالية مبتكرة لتحسين أسلوب حياة المجتمع.

رسالتنا

ولأن عملاءنا هم شركاؤنا قمنا بتحديد رسالتنا على النحو التالي:
أن نكون أكثر البنوك نجاحاً محلياً وإقليمياً من خلال تقديم خدمات جديدة تتناسب مع تطلعات العملاء ليبقى بنك القدس الاختيار المفضل.

قيمنا

التزامنا بقيمنا الأساسية يدفعنا الى أن نطبق أعلى مستويات المهنية والالتزام بمبدأ الشفافية والإدارة الرشيدة.



نتميز بنظام مالي متوازن وعادل

تشير نتائج الأعمال على ضوء ما تحقق من نتائج خلال الأعوام 2007-2013 وما خلفته من نجاحات على صعد مختلفة وبما يتوافق مع الواقع الاقتصادي الفلسطيني إلى تحقق إنجازات ضمن ما تم تخطيطه. ومن أبرز الخطوط العريضة لنتائج الأعمال: بقاء النجاحات بكل أشكالها وصورها جزءاً من رؤية حكيمة مثلتها قيادة رشيدة لم تبخل بتقديم أشكال مختلفة من الدعم لخلق مناخات اقتصادية ومالية مستقرة تفتح المجال أمام هذه المؤسسة المصرفية للتركيز على خطط الأعمال الخاصة بها، ومكنتها من تحقيق النمو والازدهار أيضاً وبرغم ما يمر به الوطن والعالم من أزمات فإن بنك القدس كمؤسسة مالية رائدة في فلسطين، ركز على استراتيجية الأعمال، تماشياً مع الواقع الاقتصادي الحالي للمنطقة، كما ركز على خدمة عملائه سواء كانوا أفراد أو شركات ومؤسسات، وبغض النظر عن حجمها، وذلك من خلال محافظة متنوعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثنائية المصممة خصيصاً لتلبي تطلعات واحتياجات كافة القطاعات، فضلاً عن خطط العمل التي تركز على إدارة أصول البنك من خلال استثمارات برؤية مستقبلية.

أداء القطاع المصرفي

شهد القطاع المصرفي خلال العام 2013 نمواً كبيراً على صعيد إجمالي الموجودات (الأصول) حيث ارتفع مجموع الميزانية المجمعة للبنوك العاملة في فلسطين بنسبة 11% كما في 2013/12/31 بقيمة بلغت حوالي مليار دولار أمريكي حيث بلغ إجمالي الميزانية في 2013/12/31 حوالي 11 مليار دولار مقابل 10 مليار دولار كما في 2012/12/31.

كما ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية للقطاع المصرفي بنسبة 7% حيث بلغ صافي التسهيلات الائتمانية القائمة للقطاع المصرفي كما في 2013/12/31 حوالي 4.4 مليار دولار مقابل 4.15 مليار دولار كما في 2012/12/31 بارتفاع بلغ حوالي 290 مليون دولار.

كما ارتفع حجم الودائع للقطاع المصرفي بنسبة 7% حيث بلغ إجمالي الودائع للقطاع المصرفي كما في 2013/12/31 حوالي 8 مليار دولار مقابل 7.5 مليار دولار كما في 2012/12/31 بارتفاع بلغ حوالي 541 مليون دولار.

القطاع المصرفي				البيان
نسبة النمو	النمو	2013/12/31	2012/12/31	
11%	1,145	11,195	10,050	إجمالي الموجودات
7%	290	4,444	4,154	التسهيلات الائتمانية
7%	541	8,025	7,484	ودائع العملاء والتأمينات النقدية
8%	104	1,362	1,258	صافي حقوق الملكية

* المبالغ بالمليون دولار

كما ارتفع حجم حقوق الملكية للقطاع المصرفي بنسبة 6% حيث بلغ صافي حقوق الملكية للقطاع المصرفي كما في 2013/12/31 حوالي 1.36 مليار دولار مقابل 1.26 مليار دولار كما في 2012/12/31 بارتفاع بلغ حوالي 100 مليون دولار خلال العام 2013.

التباطؤ الإقتصادي في فلسطين

شهد الاقتصاد الفلسطيني تغيرات هامة أثرت على معدلات نموه، حيث انخفضت نسبة النمو في الناتج المحلي خلال الاعوام 2011-2013 من 12.2% في العام 2011 الى 3.8% حسب تقديرات العام 2013، كما أن نمو السكان كان أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي أدى الى انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت (USD 419) خلال الربع الثالث من العام 2013 بإنخفاض مقداره 0.4% عن نفس الربع من العام 2012 حيث بلغ هذا المؤشر في قطاع غزة (USD 272) و (USD 520) في الضفة الغربية. اما بالنسبة لمعدلات البطالة فإنها ستبقى كما هي في العام 2012 بما نسبته 23% بينما كانت اقل في العام 2011 (20.9%).

من جهة أخرى، بلغ الرقم القياسي لاسعار المستهلك نهاية العام 2013 إلى 138.76 نقطة بارتفاع مقداره 1.7% عن العام 2012 والتي بلغت قيمته 136.40 نقطة،

سجلت القوة الشرائية للدولار الأمريكي تراجعاً بنحو 1.59% خلال الربع الثاني من العام 2013 مقارنة مع الربع السابق وهي نسبة قريبة لتراجع القوة الشرائية للدينار الاردني خلال نفس الفترة.

ومن الناحية الإستثمارية، فقد بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية نهاية العام 2013 نحو 1,233 شركة بارتفاع مقداره 15% عن العام 2012 (1,071 شركة)، كما بلغ عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) نهاية الربع الثالث من العام 2013 لتصل الى 13,159 وحدة سكنية بارتفاع مقداره 18% مقارنة مع نفس الربع من العام السابق.

أما بالنسبة لمؤشرات بورصة فلسطين، فقد بلغ العدد الإجمالي للأسهم المتداولة 203 مليون دولار نهاية العام 2013 بزيادة مقدارها 37.8% مقارنة مع العام 2012، وارتفعت أيضاً قيمة الاسهم المتداولة بما نسبته 24.6% لتصل الى 341 مليون USD.

مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني



الاداء المالي للبنك

شهدت المؤشرات المالية للبنك خلال العام 2013 تحسناً ملحوظاً بالمقارنة مع السنوات الماضية حيث حافظ البنك على مركزه التنافسي بين البنوك العاملة في فلسطين واستمر في تحقيق معدلات نمو عالية في مختلف نواحي العمل. وفيما يلي ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنك:

أولاً: بنود المركز المالي (المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

• إجمالي الموجودات:

بلغ إجمالي الموجودات كما في 2013/12/31 حوالي 532 مليون دولار مقابل 481 مليون دولار كما في 2012/12/31 بزيادة قدرها 51 مليون دولار ونسبة نمو بلغت حوالي 11%.

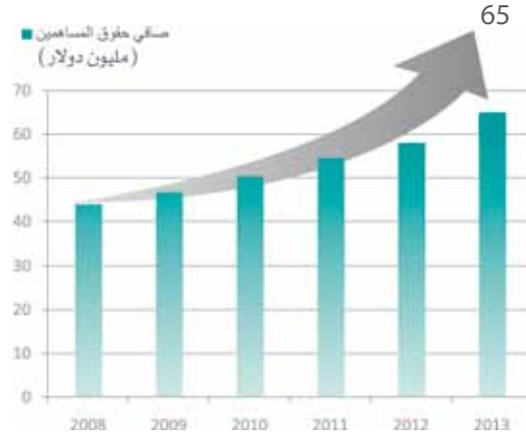
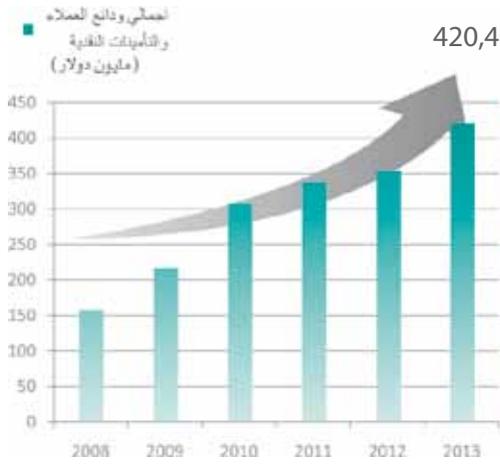
• محفظة التسهيلات الائتمانية

بلغ صافي محفظة التسهيلات الائتمانية كما في 2013/12/31 حوالي 287 مليون دولار مقابل 293 مليون دولار كما في 2012/12/31 بانخفاض بلغ حوالي 5 مليون دولار ونسبة بلغت 2% حيث قامت ادارة البنك باعادة هيكلية محفظة التسهيلات خلال عام 2013 بهدف تقليل المخاطر وتحقيق أعلى عائد ممكن حيث تم تخفيض نسبة التركيز في القروض الممنوحة لموظفي القطاع العسكري كما تم اعادة هيكلية القروض الممنوحة لوزارة المالية الفلسطينية من عملة الدولار الى عملة الشقل. وقد كان لعملية اعادة الهيكلية الاثر الايجابي على جودة محفظة التسهيلات الائتمانية حيث ارتفعت نسبة التسهيلات العاملة والمتنظمة لتصبح 93% كما في 2013/12/31 مقابل 81% كما في 2012/12/31.

• ودائع العملاء والتأمينات النقدية

بلغ إجمالي ودائع العملاء والتأمينات النقدية كما في 2013/12/31 حوالي 420.4 مليون دولار مقابل 353.6 مليون دولار كما في 2012/12/31 بزيادة بلغت 66.8 مليون دولار ونسبة نمو بلغت 19%.





• صافي حقوق المساهمين

بلغ صافي حقوق المساهمين كما في 2013/12/31 حوالي 65 مليون دولار مقابل 58 مليون دولار كما في 2012/12/31 بزيادة قدرها 7 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت حوالي 12%.

ثانياً: بنود قائمة الدخل (المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

• صافي الربح بعد الضرائب

بلغ صافي الربح بعد الضرائب للعام 2013 حوالي 4.7 مليون دولار مقابل 3.3 مليون دولار لعام 2012 بزيادة قدرها 1.4 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت 45%.

• صافي الفوائد العمولات

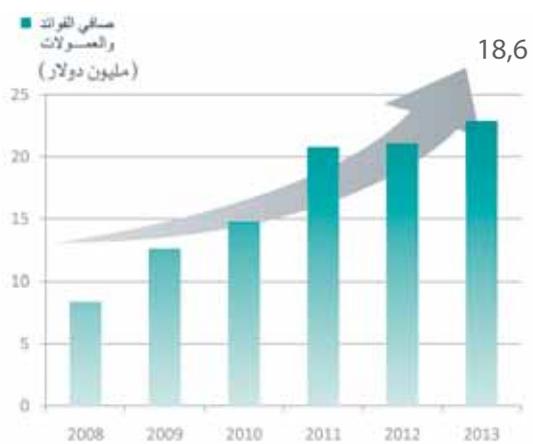
بلغ صافي الفوائد العمولات خلال العام 2013 حوالي 18.6 مليون دولار مقابل 16.2 مليون دولار بزيادة بلغت حوالي 2.4 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت 15%.

• إجمالي الدخل

بلغ إجمالي الدخل المتحقق خلال العام 2013 حوالي 27.1 مليون دولار مقابل 25.3 مليون دولار بزيادة قدرها 1.8 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت 7%.

• إجمالي المصاريف

بلغ إجمالي المصاريف لعام 2013 حوالي 19.8 مليون دولار مقابل 20.7 مليون دولار لعام 2012 بانخفاض بلغ مليون دولار وبنسبة توفير بلغت 5%.



يتألف مجلس الإدارة حالياً من أحد عشر عضواً من ذوي الكفاءة
ويتمتعون بالخبرات والمؤهلات للإشراف على أعمال البنك حيث يتم
إنتخاب رئيس المجلس من قبل أعضاء مجلس الإدارة

مجلس
الإدارة

بنك القدس
Quds Bank





حضرات السادة / المساهمين الكرام

باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة أرحب بكم أجمل ترحيب وأشكر لكم تلبية دعوتنا لحضور اجتماع الهيئة العامة العادي، والذي نتناول فيه تقريرنا السنوي التاسع عشر لنتائج أعمال البنك كما هي في 2013/12/31 والذي أعد وفق متطلبات الشفافية والإفصاح وملتزماً بقواعد الحاكمية، وتضمن ما تم انجازه خلال العام المنصرم بالإضافة إلى ميزانية البنك وبيان الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين وآخر التطورات على صعيد نمو وتطور أعمال البنك.

لقد أنهى البنك عامه التاسع عشر مواصلاً تثبيت مكانته المتقدمة في القطاع المصرفي وتطوير أعماله كأحد أكبر المؤسسات المصرفية الرائدة في القطاع المصرفي الفلسطيني، حيث تابع البنك بثقة تنفيذ خطته الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة والتي تهدف إلى تحقيق نمو مضطرد وتطوير أعمال البنك المختلفة. وماكانت هذه المؤشرات لولا خطة العمل الطموحة التي طبقتها ادارة البنك ترجمة لبنود الموازنة التقديرية للعام التي ارقها مجلس الادارة، والتي بنيت على أسس علمية وواقعية أخذت بعين الاعتبار ضرورة تحقيق معدلات نمو واقعية وطموحة.

فقد حقق البنك نمواً في إجمالي ودائع وتأمينات العملاء خلال العام 2013 بمبلغ 67 مليون دولار تقريبا وبنسبة نمو بلغت 19%. حيث وصل مجموع الودائع والتأمينات الى 420 مليون دولار في نهاية عام 2013 مقارنة بمبلغ 353 مليون دولار في نهاية عام 2012 ، كما استطاع البنك تحقيق نمواً في مركزه المالي خلال العام 2013 بمبلغ 51 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت 11%. حيث وصل مجموع الموجودات الى (532) مليون دولار في نهاية عام 2013 مقارنة بمبلغ 481 مليون دولار في نهاية عام 2012 .

اما الارباح ما قبل الضريبة فقد نمت بشكل ملحوظ وبنسبة نمو بلغت 62% وبمبلغ 2.8 مليون دولار حيث بلغت الارباح قبل الضريبة خلال عام 2013 ما قيمته 7.3 مليون دولار مقارنة بمبلغ 4.5 مليون دولار خلال عام 2012. ونما صافي الربح بمبلغ 1.5 مليون دولار وبنسبة 45% مقارنة مع عام 2012 . وبذلك نمت حقوق الملكية بمبلغ 7 مليون دولار وبنسبة نمو 12% لتصل إلى 65 مليون دولار في نهاية عام 2013 مقارنة بمبلغ 58 مليون دولار نهاية عام 2012 .

وقد ترافق هذا النمو بالاداء تحسّن في جودة المحفظة ومؤشرات السلامة العامة للبنك، حيث انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى 4% في العام 2013 مقارنة بنسبة 6.96% في العام 2012 بفعل السياسة الائتمانية الحسنة والتي تتمثل بالتركيز على القطاعات الواعدة والمستدامة من حيث الأداء، النمو، والنتائج المحققة، هذا بالإضافة الى التركيز على توسيع قاعدة العملاء والسعي لتكريس التوجه والتعرض المتوازن لكل من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة الجيدة، مع إيلاء المخاطر والعوامل المتداخلة الأخرى - خارجية كانت أو داخلية- بكافة أنواعها أهمية خاصة فيما يتعلق بطريقة تعامل البنك مع ذلك التوجه.

وتشير هذه المؤشرات في مجملها إلى سلامة إستراتيجية البنك في النمو وصلابة قاعدته المالية والائتمانية وقدرته على مواجهة أية تحديات قد تعترضه مستقبلا من خلال استكمال تطبيق الحوكمة المؤسسية والتطوير الحاصل على دائرتي الامتثال والمخاطر، لترتقي إلى أفضل المعايير والمستويات واستقدام كل ما يمكن هذه الدوائر من القيام بعملها على أكمل وجه، ووفقا لرؤية وتوجه مجلس الإدارة.

لقد وضع البنك نصب عينيه إرضاء وتلبية احتياجات عملائه وفقاً للأسواق الجديدة والشديدة المنافسة وفق أفضل المعايير، لذا عملت إدارة البنك على تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية والمنتجات المصرفية الخاصة بالأفراد والشركات ونشاطات الاستثمار وإدارة الخزينة وفق أحدث التقنيات العصرية في عالم الصناعة المصرفية المتقدمة.

وتطبيقاً لفضلي السياسات المصرفية فقد استمر تركيزنا على التوسع في مجال تمويل الأفراد وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخدمة قطاعات أوسع من العملاء بشكل متخصص ولتخفيض المخاطر وتحقيق العوائد المطلوبة والحد من التركزات الائتمانية مما سيشكل قاعدة قوية للمحفظة الائتمانية والخدمات المصرفية المتنوعة الأخرى في المستقبل أيضاً .

كما اشتملت خطة مجلس الإدارة على ضبط مخاطر العمليات في سياق استراتيجي مصري، وذلك بتطبيق مجموعة من المفاهيم الإدارية الحديثة التي ترمي إلى تحويل الوحدات المختلفة للبنك من دوائر منفردة مستقلة إلى نظام عمليات متكامل ومركزي في عدة مجالات منها تنفيذ التسهيلات والعمليات المصرفية المركزية ليعمل البنك باليات دقيقة تضمن ليس فقط تحقيقه لأهدافه السنوية من ربحية ونمو مضطرد في حصته السوقية بل أيضاً لتنفيذ المعاملات المختلفة بدقة وضبط عملياتها بشكل مدروس وممنهج من اجل ضبط وتخفيض المخاطر إلى الحد المقبول به وبالإضافة إلى تعزيز مبدأ الرقابة الثنائية .

كما يتبع مجلس الإدارة الخطط المدروسة لتطوير كافة أعمال البنك سواء بافتتاح المزيد من الفروع الجديدة في مناطق حيوية ومناسبة حيث وصل عدد الفروع والمكاتب في نهاية العام 2013 الى (22) فرعاً ومكتباً، وسيفتتح البنك خلال العام القادم فروع ومكاتب أخرى مثل مدينة بيت لحم، رأس الجورة في مدينة الخليل، مدينة النصيرات، مدينة خانينونس، مكتب سيلة الظهر ومكتب في البيرة / شارع القدس لتصبح عدد الفروع والمكاتب خلال النصف الاول من العام 2014 (27) فرع ومكتب ، كما وتم توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي لتغطي مناطق أكثر لتمكين العملاء من إجراء معاملاتهم البنكية براحة وفعالية في كافة المناطق حيث أصبح عدد الصرافات الآلية 55 صراف .

أما على صعيد المنتجات والخدمات المصرفية فقد استمر مساعي البنك لتقديم وتطوير كافة الخدمات والمنتجات المصرفية الشاملة والمنافسة واثبت نجاحه في هذه المجال ، حيث اطلق البنك خلال عام 2013 مركز تنمية الاعمال تحت اسم "بنك القدس اعمال" لتغطي كافة مناطق فلسطين وتخصص في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة SMES والشركات وفق أحدث السياسات والممارسات المصرفية مما كان له الاثر الايجابي في تحسين نوعية تلك الخدمات والعمل بقرب اكثر مع عملائنا وتلبية طلباتهم بكل فعالية وجودة عالية وكذلك رفع نوعية

المحفظة الائتمانية للبنك، كما وقام البنك بإطلاق البطاقات الائتمانية للعملاء (MasterCard) بنجاح كبير حاز رضى عملاءنا وتعزيز تعاملهم معنا، كما قام البنك بالبدء بمنح وكالات فرعية لخدمة ويسترن يونيون بصفته وكيلاً رئيسياً لهذه الخدمة في فلسطين، كما أطلق البنك وطور مجموعة حزم لبرامج خدمات الافراد كتمويل المهن الحرة (مشروع العمر) وبرامج موظفي القطاع العام والخاص والجامعات ليلبي احتياجات الافراد المتنوعة.

وقد كان البنك متميزاً في نجاحه في حسابات التوفير، حيث أطلق البنك في العام 2013 حملة تشجيع التوفير (وفر.. وعد الأيام) والتي سعى من خلالها إلى تحفيز التوفير لدى جمهور العملاء من خلال مكافئة المدخرين بجوائز مجزية وسخية (سيارة كل 10 أيام و200 ألف شيقل كل ثلاثة شهور) وقد حقق البنك نمواً ملحوظاً في هذا المجال مما يصب في استقرار هيكل ودائع البنك حيث ان ودائع التوفير تعتبر هدفاً رئيسياً من اهداف البنك كونها مصدراً تمويلياً مستقراً وذو تكلفة كنفوة.

إن سياسة التطوير البشري ما زالت على رأس أولوياتنا لما فيها من أهمية كبيرة في تحقيق تطلعات البنك الحالية والمستقبلية وما يرافق ذلك من تدريب وتطوير وتحفيز يلائم المسؤوليات الجسام للبنك، حالية كانت أو مستقبلية إن هذا الدور يأتي من أجل نهوض البنك بدوره التنموي من خلال خلق فرص عمل وتوظيف العناصر الشابة والكفوءة وتحسين مستوى الكفاءات الحالية.

وإيماناً بدور البنك الرائد في مجال المسؤولية المجتمعية فقد كان عام 2013 عاماً حافلاً بالمبادرات والانجازات لدعم الأنشطة الوطنية والاجتماعية، حيث تم خلال العام المنصرم تقديم الدعم والتبرع للعديد من المراكز والمؤسسات الصحية والتعليمية والثقافية والفنية والاجتماعية والإنسانية والرياضية والبيئية، فاستمد البنك دوره ومكانته من كونه عنصراً فاعلاً في المجتمع، وان ذلك مستمد من رسالة البنك الفاعلة على صعيد المسؤولية المجتمعية بمختلف أنواعها.

الإخوة المساهمين،،

أكرر شكري وتقديري على تشریفكم لنا وثقتكم الغالية في مؤسستنا العزيزة (بنك القدس) واغتمت هذه المناسبة لتقديم خالص الشكر لزملائي أعضاء مجلس الإدارة على جهودهم المثمرة والى الإدارة العليا والتنفيذية للبنك وكافة موظفي البنك على تفانيهم وإخلاصهم مما مكن البنك من تحقيق هذه النتائج، كما وأشكر السادة سلطة النقد الفلسطينية على تعاونها ودعمها للقطاع المصرفي بما أسهم في المحافظة على سلامته واستقراره، والشكر الموصول لكافة مساهمي لعملائنا الكرام الذين هم أساس نجاحنا وتميزنا .

والله ولي التوفيق

أكرم عبد اللطيف جراب

أكرم عبد اللطيف جراب

رئيس مجلس الإدارة



أكرم عبد
اللطيف جراب

(ماجستير إدارة أعمال - جامعة درهم - بريطانيا)

- رئيس مجلس إدارة بنك القدس.
- رئيس اللجنة التنفيذية.
- رئيس مجلس ادارة الشركة العربية للعلوم والثقافة - (جامعة قاسيون) - سوريا.
- مساهم رئيسي وعضو مجلس إدارة ببنك الجزيرة - السودان.
- مساهم رئيسي وعضو مجلس إدارة في شركة دار الدواء - الأردن.
- مساهم رئيسي في الشركة العربية للفنادق - فندق الموفينبيك.
- مساهم رئيسي وعضو مجلس إدارة في شركة القدس العقارية.
- رئيس مجلس إدارة ومالك شركة Cometa Scientific بريطانيا.
- رئيس مجلس إدارة ومالك Cumberland Health Care Ltd Nottingham - بريطانيا.
- مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة الكرمل - الأردن.
- مساهم رئيسي وعضو مجلس إدارة في منتجع سن داي - البحر الميت - الأردن.



عبد الرحيم
نزار جردانة

(بكالوريوس صيدلة - جامعة مينا سوتا)

- نائب رئيس مجلس إدارة بنك القدس.
- رئيس مجلس إدارة شركة دار الدواء.
- رئيس هيئة مديرين في الشركة العربية الاستشارية للصناعات الدوائية.
- عضو مجلس إدارة في البنك الاستثماري.
- رئيس مجلس ادارة شركة دار الغذاء.



عاهد فايق
بسيسو

(بكالوريوس هندسة معمارية- جامعة القاهرة)

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- رئيس مجلس الإدارة في صندوق التنمية الفلسطيني .
- عضو لجنة تنفيذية في هيئة المعمارين العرب .
- عضو مجلس إدارة في المؤسسة المصرفية الفلسطينية .
- ممثل مؤسسة أولف بالم الأسبانية في فلسطين.
- عضو هيئة عامة في صندوق الإستثمار الفلسطيني .
- عضو مجلس إدارة في منتدى الأعمال الفلسطيني الدولي .
- عضو مجلس إدارة في لجنة قروض الإسكان " سكن " .
- عضو مجلس إدارة جمعية الكرامة للأيتام .
- عضو مجلس إدارة في المعهد الأسباني الفلسطيني للتدريب العالي.



لؤي بشارة
قواس

(ممثلاً عن صندوق الاستثمار الفلسطيني)

(بكالوريوس محاسبة-جامعة بيت لحم)

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- الرئيس التنفيذي - الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية.
- رئيس مجلس الإدارة - فندق جراند بارك.
- رئيس مجلس الإدارة - نادي تراي فتنس الصحي.
- رئيس مجلس الإدارة - بنك اكسبرس للنقلات.
- عضو مجلس إدارة- مجموعة عمار العقارية.
- عضو مجلس إدارة - جريدة الحياة.



د. حامد
جبر عبد
الغني

(دكتوراه هندسة كهربائية)

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- رئيس مجلس إدارة مجموعة الكونكورد للإنشاءات ذ.م.م .
- عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة-السودان.
- عضو مجلس إدارة مدمجة معلومات البناء .
- رئيس اتحاد مقاولي الدول الإسلامية سابقاً.
- رئيس مجلس إدارة شركة الضامنون العرب سابقاً.
- عضو اتحاد المقاولين الاردنيين سابقاً.



رامي محمد
مسروجي

(ماجستير إدارة أعمال - جامعة بيرزيت)

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- الرئيس التنفيذي للشركة المتحدة للأوراق المالية.
- مساهم وعضو مجلس إدارة في مجموعة شركات المسروجي.
- عضو مجلس إدارة في شركة القدس العقارية.
- عضو في منتدى سيدات الأعمال.
- عضو في عدد من الجمعيات الخيرية .
- زميلة في معهد آسبن.



وليد نجيب
الأحمد

(بكالوريوس هندسة كهربائية)

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- عضو مجلس إدارة شركة القدس العقارية ونائب رئيس مجلس الإدارة.



منتصر عزت
أبو دواس

- (ممثلاً عن البنك الاستثماري)
(بكالوريوس محاسبة وإدارة مالية - جامعة باكنجهام)
- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
 - المدير العام للبنك الاستثماري .
 - محاسب عام معتمد - الولايات المتحدة.



صالح جبر
احمد

- (بكالوريوس محاسبة)
- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
 - مالك ورئيس مجلس إدارة مصنع للشاي في سيريلانكا.
 - مالك شركة لتصدير الشاي في سريلانكا.
 - شريك في شركات في كل من الكويت، الأردن، وفلسطين.
 - عضو مجلس إدارة في الاتحاد العربي لمرحلي البضائع واللوجستيات.
 - عضو مجلس أمناء جامعة قاسيون - سوريا.



دريد أكرم
جراب

(ماجستير إدارة أعمال - جامعة درهم - بريطانيا)

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- مدير عام القسم الطبي في مجموعة شركة الكرمل - الأردن.
- عضو مجلس إدارة في شركة دار الدواء.
- عضو مجلس إدارة في شركة دار الغذاء.



المؤسسة
المصرفية
الفلسطينية

ممثلًا عنها بعضو تختاره المؤسسة

الإدارة التنفيذية

يتولى إدارة البنك مجموعة مميزة من أصحاب الكفاءات والحاصلين على الشهادات العلمية والذين يمتلكون العديد من المهارات والطاقات المصرفية المميزة.

◀ السيد محمد نبيل - حمدان

- مدير عام من 2013/3/1 حتى 2013/12/31.

◀ السيد سميح صبيح

- نائب المدير العام والقائم بأعمال المدير العام إعتباراً من 2013/12/1.
- تم تعيينه مديراً عاماً إعتباراً من 2014/2/16.
- ماجستير علوم إدارية تخصص محاسبة - الجامعة الأردنية.

◀ السيد زيد الجلاد

- مساعد المدير العام للدعم والعمليات.
- تم تعيينه نائباً للمدير العام إعتباراً من 2014/2/18.
- بكالوريس إدارة مالية ومصرفية - جامعة عمان الأهلية.

◀ السيد غسان قعدان

- مساعد المدير العام للفروع والمبيعات.
- إستقال من البنك بتاريخ 2014/2/2.
- ماجستير في المحاسبة - جامعة أكلاهوما سيتي.

◀ السيد رائد نجيب

- المدير التنفيذي للعمليات المصرفية.
- ماجستير إدارة أعمال - جامعة النجاح الوطنية.

◀ السيد حسين هباب

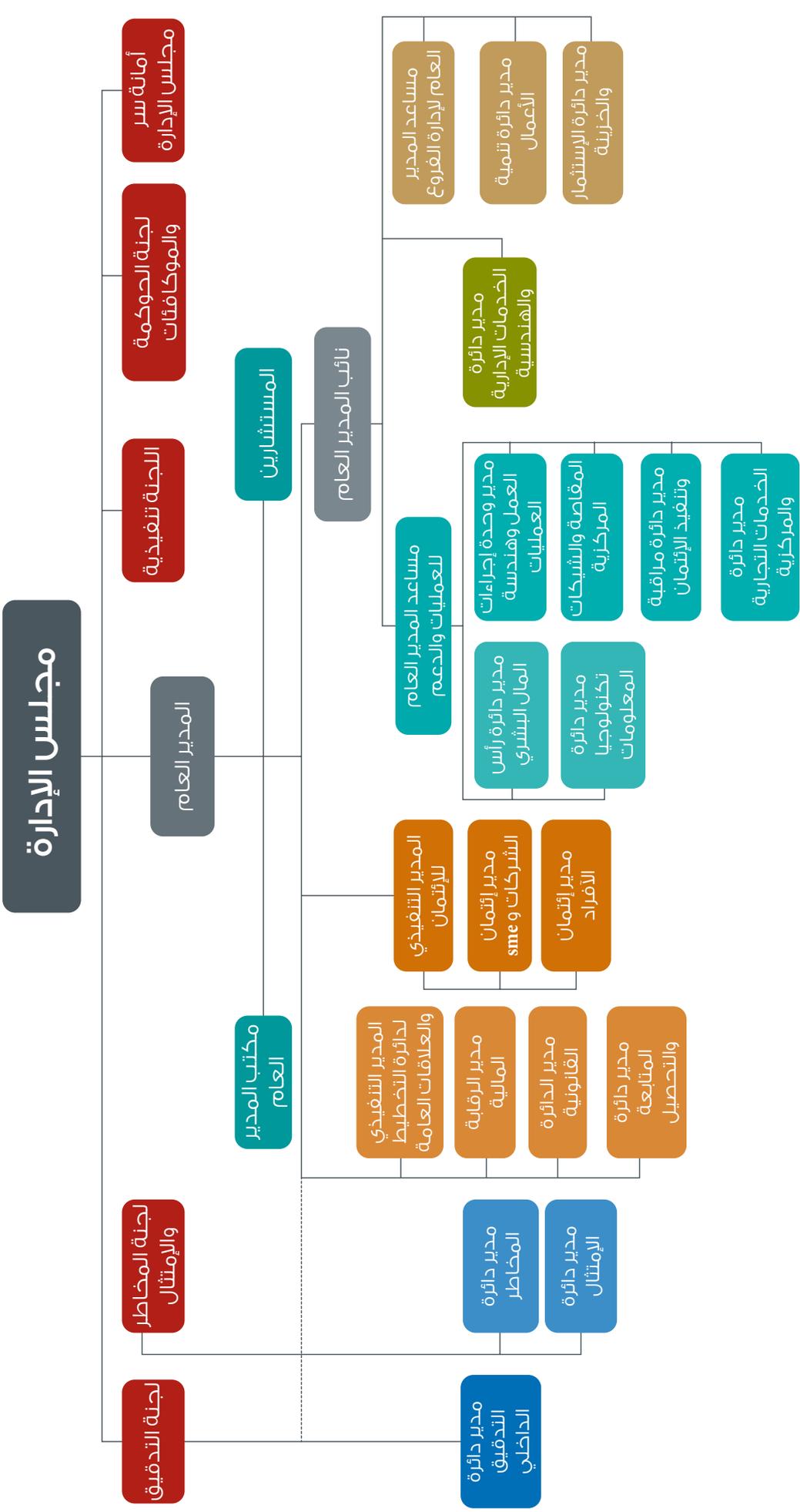
- المدير التنفيذي لتطوير الأعمال والتسويق والبحوث التسويقية.
- إستقال من البنك بتاريخ 2014/2/26.
- ماجستير إدارة أعمال - جامعة كليومونت الأمريكية.

◀ السيد منذر عودة

- المدير التنفيذي لشؤون الائتمان.
- ماجستير علوم إدارية - الجامعة الأردنية.

◀ السيد محمد سلمان

- المدير التنفيذي لدائرة الرقابة المالية.
- ماجستير علوم إدارية - الجامعة الأردنية.



يعمل البنك على تطوير منتجاته وخدماته لتتماشى مع إحتياجات العملاء على مختلف شرائحهم بالإضافة إلى تعميق متانة البنك مالياً والتركيز على النمو ومتابعة التطورات المصرفية.

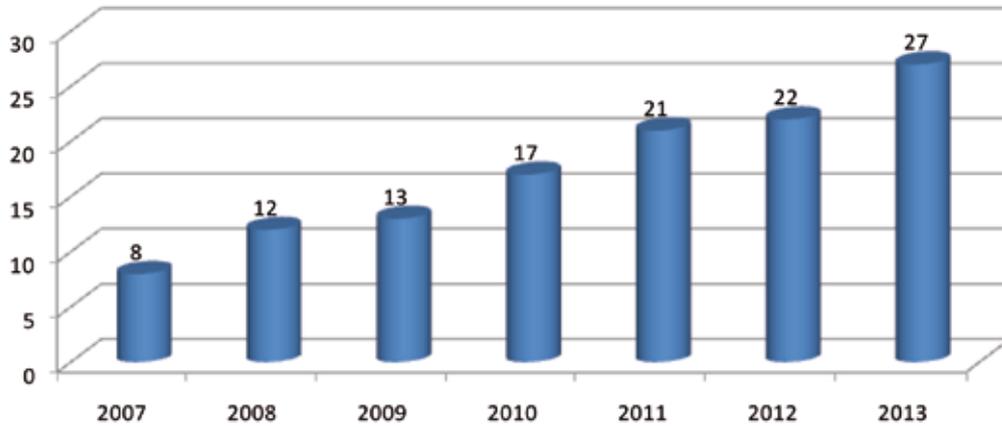
المنتجات
والخدمات
المصرفية

« في فلسطين

يعتبر التوسع والانتشار من الاهداف الاستراتيجية الواضحة، التي تتفد بجاهزية مصرفية وإدارية وتقنية عالية تأخذ بعين الاعتبار المستجدات ودراسة السوق وأية مخاطر تواجه العمل المصرفي بشكل عام والمنطقة المنوي التفرع بها بشكل خاص، وبما يكفل تحقيق أهدافه ومن أبرزها زيادة الحصة السوقية، وتحقيق نمو متصاعد في معدلات العائد على حقوق المساهمين وعلى الموجودات والمساهمة في توسيع منافذ الوصول للعملاء وتنمية الودائع والنشاطات المصرفية الأخرى.

ويضاف إلى ذلك - بما يتجانس- مع إستراتيجية التفرع، خطة تحديث الفروع وذلك بهدف الارتقاء بخدمة العملاء وتحسين مرافق البنك ومنشآته القائمة، وتم في العام 2013 افتتاح فرع خان يونس في قطاع غزة بالإضافة إلى إعادة تأهيل فرع غزة، وبذلك أصبح البنك يغطي كافة مدن الضفة الغربية ليصبح عدد فروع 22 فرعاً ومكتباً. كما سيتم أيضا التفرع خلال النصف الأول من العام 2014 في كل من مدينة النصيرات في قطاع غزة ومكتب سيلة الظهر في مدينة جنين، وفرع راس الجورة بالخليل وفرع في بيت لحم، ومكتب في رام الله - شارع القدس، ليصبح 27 فرعاً ومكتباً.

بلغ عدد فروع ومكاتب بنك القدس في العام 2013 (27) فرعاً ومكتباً مقارنة مع 8 فروع ومكاتب في العام 2007





بأشر بنك القدس خلال 2013 بمنح خدمة الحوالات السريعة Western Union كوكيل رئيسي Super-agent، إلى وكلاء فرعيين، فقد تم افتتاح الوكيل الأول للبنك شركة المزرعاوي للصرافة التي من شأنها تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بإرسال الأموال وتلقيها، وبذلك ضمن البنك الحلول المتميزة لتحويل الأموال وزيادة عدد الخدمات المصرفية لديه، وسيوسع البنك شبكته وكلائه لتشمل مدن الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2014.



عمد البنك خلال العام 2013 إلى تكثيف جهوده التسويقية، والحفاظ على مستوى حضوره في السوق المصري في فلسطيني. ولم يدخر جهداً في ابتكار استراتيجية تسويقية دقيقة، مراعيًا ما استجد في الوقت الحاضر في السوق من الديناميكية السريعة من خلال تصميم إستراتيجية عامة على مستوى البنك وإستراتيجية تسويقية فعالة على مستوى النشاط التسويقي قادرة على التعامل مع هذه البيئة المتغيرة ومواجهة المنافسة. حيث إن الخطة بشكل عام تقوم على استحداث الخدمات والمنتجات وحسن تسويقها من خلال الأدوات والوسائل الإعلانية والفروع لضمان نجاحها. وحيث أن العديد من هذه المحاور تتعلق بمركزة العمليات وخلق بيئة بيع فعالة وتساعد عملية (المركزة) في دعم الخطة التسويقية العامة وتلك الخاصة بمنتج معين وتقوم الخطة المستقبلية لدائرة التسويق والعلاقات العامة في أساسها على التنوع في المنتجات والخدمات لتشمل تلك المتعلقة بمصادر الأموال واستخداماتها وتوسيع قاعدة العمولات على اختلاف أنواعها مثل:-

(Non-Lending Income) ، الحوالات السريعة وغيرها بحيث تلبي حاجات العملاء المتغيرة والمتطورة بطريقة منافسة وتحقق ربحية مناسبة للبنك.

وبهذا أصبحت الإدارة التسويقية إحدى الوظائف الرئيسية في البنك واستلزم أداؤها إعداد الخطط والبرامج الموجهة والهادفة لتحقيق الأهداف الرئيسية والعامة للبنك. مما أدى به إلى ضرورة الاستجابة لهذه التغيرات المحيطة من خلال تطبيق المفاهيم والأساليب التسويقية الحديثة كوسيلة للاحتكاك والتأقلم بغية زيادة مردوديتها بجلب أكبر عدد من العملاء مستخدماً في ذلك أحدث التقنيات في تقديم خدماته والقيام بأنشطة جديدة وابتكار أدوات مالية متطورة.



تقوم سياسة البنك في تطوير واستحداث المنتجات والخدمات الجديدة على أساس الدراسات العلمية المبنيّة على المعلومات والبيانات الأولية والثانوية من خلال تحليلها بشكل كمي ونوعي مما يساعد البنك على تطوير منتجاته وخدماته بما يخدم متطلبات العميل الأنيّة والمستقبلية، والتي يمكن وصفها بأنها مبتكرة ومتطورة وذات قيمة مع التأكيد على كونها ذات ربحية مناسبة.

يهدف البنك إلى تطوير وعمل نقلة نوعية على القنوات الالكترونية الموجودة لديه، من خلال إمكانية إجراء المعاملات المصرفية الأساسية من خلال الموقع الالكتروني أينما وجد بسهولة فائقة، بالإضافة إلى توفر خدمات الهاتف الناطق والرسائل البنكية القصيرة وأجهزة الصراف الآلي المنتشرة في كافة أرجاء الوطن، علماً بأنه يتم دراسة أماكن تواجدها بطريقة تلبي حاجة عملائنا الحاليين والمستقبليين. وقد أطلق البنك خلال العام 2011 خدمة الدوام المسائي، وكذلك أيضاً فتحت بعض الفروع أبوابها يوم السبت صباحاً وذلك لحاجة تلك المناطق المتنامية للخدمات المصرفية في أوقات مغايرة لاوقات دوام البنوك المعتمدة، حيث تفرّد بها كخطوة مميزة لتسهيل خدمة العميل بكافة الوسائل والسبل وفي أي وقت.

بالإضافة إلى بطاقات MasterCard «البلاينيوم، الذهبية والفضية» والتي خصها بالكثير من المزايا، ووفر لذلك طاقم مدرب ومختص ومؤهل لاستقبال استفسارات العملاء على مدار 24 ساعة.

أما فيما يتعلق بالمنتجات الإئتمانية المباشرة الأخرى فقد أطلق البنك رزمة من قروض تمويل المهن الحرة المتخصصة (مشروع العمر) والتي تمكن العملاء من الحصول على تمويل لشراء مسكن 5 أو سيارة أو غيرها وذلك بسقوف عالية وفائدة منافسة وفترة سداد مريحة.

مراكز تنمية الأعمال

في ضوء نمو وتطور الإحتياجات المصرفية لقطاع الأعمال في فلسطين، أنشأ بنك القدس دائرة مستقلة تحت مسمى ”بنك القدس أعمال“ والتي تعنى بتلبية الإحتياجات المصرفية المتنامية والمتطورة لهذا القطاع الهام. فبالإضافة إلى تعظيم مصادر الأيراد، فإن الغاية من تأسيس ”بنك القدس أعمال“ هي تنويع تلك المصادر مع تخفيف لتركزات المخاطر المتأتبة من العمل مع قطاع معين.

تعنى هذه الدائرة بخدمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل أكثر من 95% من المنشآت العاملة والمسجلة في فلسطين - أي ما يزيد عن 110,000 منشأة، فضلاً عن كونها المشغل الأكبر للعمالة الفلسطينية على مختلف أنواعها وفتاتها. هذا بالإضافة الى قطاع الشركات والتي تعد هي الأخرى محور اهتمام ”بنك القدس أعمال“.

إن مفهوم ”بنك القدس أعمال“ يقوم على تقديم باقة من الخدمات المصرفية في بيئة متطورة تتسم بالتميز والتفرد وفق المعايير التالية:

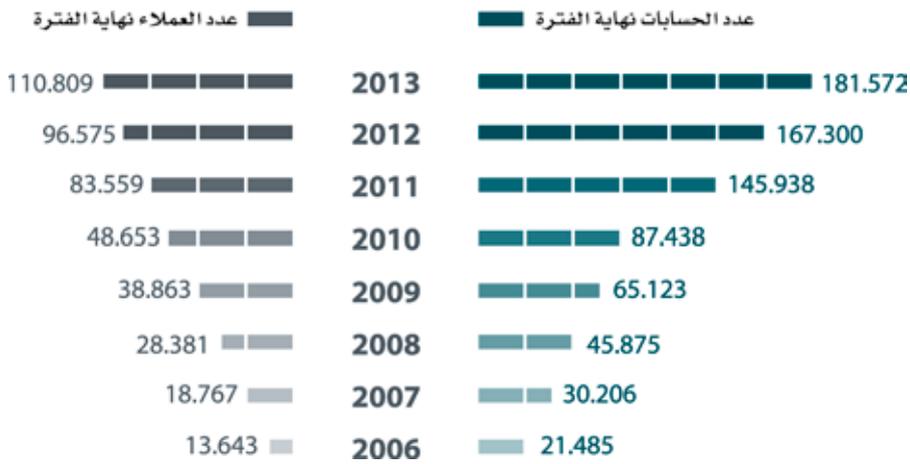
- وجود طاقم ذو خبرة وكفاءة مميزة مكرس لخدمة هذا القطاع وتلبية إحتياجاته.
 - اعتماد مبدأ إدارة العلاقة (Relationship Management) مع العملاء من حيث وجود علاقة تخصصيه لإدارة هذه العلاقة.
 - مراكز متخصصة تعنى بتنمية الأعمال بحيث تكون مدروسة التوزيع لتغطي الأماكن ذات التركيز وتكون أقرب لقطاع الأعمال حيثما تواجد وأينما كانت هنالك الحاجة إليها في شقي الوطن.
 - تقديم الاستشارات المهنية المتخصصة لمساعدة قطاع الأعمال على إدارة نشاطات المنشآت المختلفة بمهنية وكفاءة عالية.
- أخيراً، إن مفهوم «بنك القدس أعمال» هو مفهوم جديد لمبدأ إدارة العلاقة مع قطاع الأعمال في فلسطين، حيث أن التفرد بخدمة هذا القطاع هو امتداد لإستراتيجية البنك في الإبتكار والتخصص وتفعيل الامكانيات لإنشاء علاقة مربحة وذات قيمة لكافة الأطراف.

قامت وحدة جودة الخدمة والعناية بالعملاء التابعة لدائرة تطوير الأعمال والتسويق والبحوث التسويقية والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تكريس ثقافة جودة الخدمة لكافة منتجاتنا وخدماتنا، ودراسة آلية تقديم الخدمة ومدى كفاءتها ومدتها الزمنية التي تستغرقها، وبالتالي عمل مراجعة شاملة وتقييم دقيق للآليات المتبعة والاجراءات المعمول بها ليتم تحديثها لتعكس إيجاباً على الخدمة المقدمة بشكل يليق بل ويفوق توقعات العملاء.

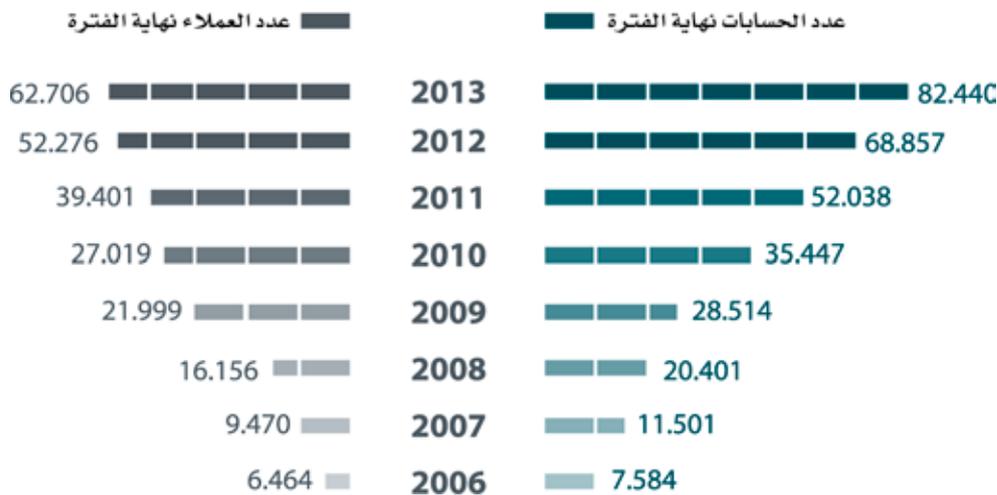
كما عملت الوحدة أيضاً على دراسة الشكاوى والاقتراحات الواردة من الفروع باستخدام المنافذ المتاحة على اختلاف أنواعها كالرقم المجاني المخصص لاستقبالها وصناديق الاقتراحات/ الشكاوى، أو من خلال البريد الإلكتروني. وكما ستستخدم الوحدة أيضاً برنامج «العميل المتخفي» كأحد أساسيات عمل التقييم الموضوعي لقياس جودة الخدمة، بالإضافة إلى العمل على توصية برامج تدريبية مختصة بالتنسيق والتعاون مع دائرة رأس المال البشري ووضع خطط تدريبية شاملة ذات الخصوص لتكريس وتعزيز ثقافة جودة الخدمة ورضا العملاء.

عدد عملاء البنك والنمو في العام 2013

بلغت نسبة الزيادة في عدد عملاء البنك حتى نهاية ديسمبر من العام 2013 ما يقارب 9% عن العام 2012 أما نسبة الزيادة في الحسابات فقد بلغت ما يقارب 8.7%.



أما نسبة النمو في عدد عملاء البنك لحسابات التوفير حتى نهاية ديسمبر من العام 2013 عن العام السابق بلغت ما يقارب 8% أما نسبة الزيادة في عدد الحسابات فقد بلغت ما يقارب 8%.



رأس المال البشري

يؤمن بنك القدس إيماناً راسخاً في رأسماله البشري، ويعتبره أثمن الأصول التي تتكفل بدفع عجلة النمو فيه وتحقيق النجاح الدائم والمستدام له.

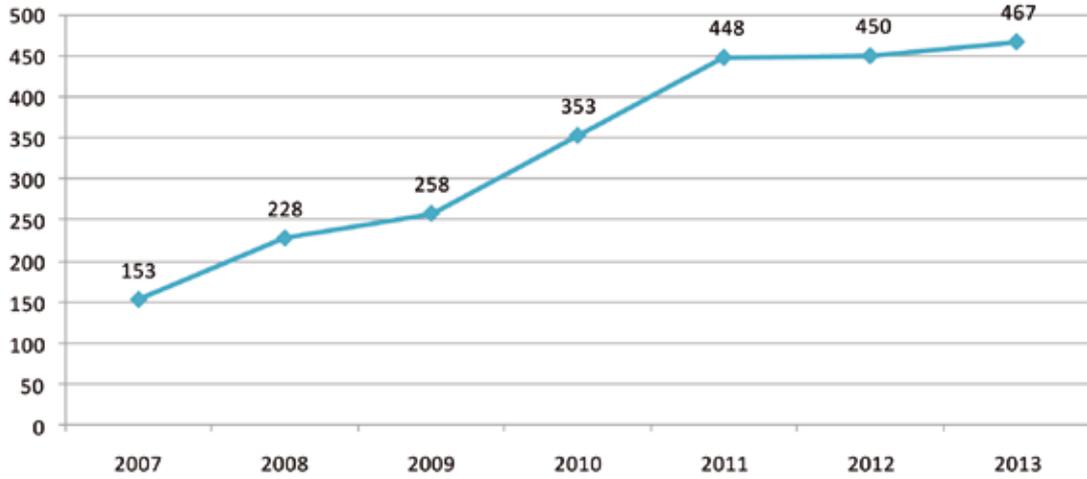
حرص البنك على أن تكون هناك دائرة متخصصة بإدارة العلاقة وتلبية احتياجات الكوادر البشرية باعتبارها شريك أساسي في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الشاملة للبنك وموفراً لها كل امكانيات النجاح. فقد تخطت دائرة رأس المال البشري حالياً المفهوم النمطي التقليدي المتمثل بتقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بشؤون الموظفين من اجراءات التعيين والاستقالة وغيرها إلى مفاهيم أوسع وأشمل، ينطلق من مفهوم الاستثمار في العنصر البشري بهدف تعزيز دوره وتطوير امكانياته ليكون عنصراً فعالاً ضمن المؤسسة. وكبداية ولضمان تحقيق أهداف رأس المال البشري، فقد سعت الدائرة إلى ضم موظفين ذوي كفاءات عالية لها والعمل على تطويرهم، كما اعتمدت الدائرة على مجموعة من الأهداف لتحقيق ذلك :

- البحث عن المواهب والكفاءات والعمل على ضمها لكوادر البنك وصلها والحفاظ عليها لضمان عمليات النمو والاستمرار وتحقيق أهداف واستراتيجيات البنك بكل فاعلية من خلال القنوات المختلفة سواء بالاشتراك بأيام التوظيف التي تعقدها الجامعات والمؤسسات واستقطاب المناسبين عبر شبكات التواصل الخاصة بالتوظيف على الانترنت والتسيق مع الشركات المهتمة بتوظيف الخريجين الجدد وغيرها.
- تغيير تبعية دائرة رأس المال البشري إلى الدعم والعمليات وبما يتناسب مع مشروع البنك الحالي بإعادة تنظيم الهياكل الوظيفية، وبما يحقق مفهوم الشخص المناسب في المكان المناسب حيث يتم الاعلان داخلياً عن الشواغر باستمرار لاتاحة الفرص للجميع لاختيار الأنسب منهم بعد عمل مقابلات معهم وفحص مدى مناسبتهم لهذه الملى هذه الشواغر.
- دراسة وتحديد احتياجات الفروع والدوائر من الموارد البشرية والعمل على تطويرها من خلال عمل الدورات التدريبية اللازمة التي تمكن من الاستفادة الفعلية لرفع مستوى أداء الموظفين من حيث المهارة والخبرة.
- تفعيل عملية تدوير الموظفين (Employee Rotations) بين الدوائر والفروع كسرا للجمود الوظيفي وتحقيقاً لعملية اكتساب مهارات جديدة حيث يعد التدوير الوظيفي أحد أهم الإستراتيجيات لتطوير أداء العاملين والمنظمة على حد سواء، ويعتبر من الطرق الفعالة لتطوير أداء العاملين، سواء المدراء أو الموظفون، وذلك لأن التدوير الوظيفي يتيح للموظف ممارسة عمل آخر غير العمل الذي يمارسه، ويتيح له اكتساب خبرات جديدة بالإضافة إلى خبراته السابقة، كما أنه يمكن الإدارة من ضخ دماء جديدة لتولي مهام إدارية أو تقنية جديدة.

المهارات

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص سواء في التوظيف، التدريب والتطوير حيث يهدف التدريب وبناء القدرات المهنية في البنك إلى إكساب الموظفين معارف جديدة، وإطلاعهم على كل المستجدات الخاصة بمجال عملهم وتعزيز مهاراتهم وكفاءاتهم، بما يمكنهم من أداء وظائفهم بكفاءة وفعالية ومساندة التوجهات الإستراتيجية للبنك وتحقيق رؤيته المستقبلية.
 - تحفيز روح التنافس الإيجابية بين الموظفين، وفق نظام مدروس للحوافز والمكافآت، وذلك إدراكاً من البنك بأن أي تقدم ونجاح في نتائج الأعمال ما هو إلا انعكاس إيجابي لإنتاجية وأداء الموظفين، حيث أن البنك يوفر باستمرار بيئة عمل محفزة تدفعهم للأمام، من حيث كتب الشكر والعلاوات والمكافآت حرصاً على استمرارية الموظف في الاجتهاد والعمل بكفاءة وفعالية.
 - تطوير قنوات الاتصال، وزيادة فاعليتها أفقياً ورأسياً بما يتيح التواصل وتبادل المعلومات وحل الاشكاليات بأسرع وقت. حيث أن الاتصال الفعال ينمي علاقات جيدة بين الفرد وزملائه في العمل وكل من يتعامل معهم، بجانب أنه يساعد أيضاً على تنمية قدرات الفرد في التعبير عن نفسه، وتحديد أفكاره وآرائه بوضوح، وبما يجعل الآخرين قادرين على فهمه وهذا بالطبع يساعد في حل المشكلات، وفي التعامل مع مختلف الأفراد، وفي النهاية النتائج ستكون جيدة فيما يتعلق بتنمية علاقات جيدة مع الآخرين.
 - بيئة أو مكان العمل من الجوانب والمقومات المهمة لنجاح مؤسسات ومنشآت العمل الحديثة، على اعتبار أن رضا العاملين في المؤسسة عن بيئة العمل من المؤشرات الرئيسية التي تعكس كفاءتهم وأدائهم. ولهذا يعد تقييم معايير بيئة العمل باستمرار، من خلال قياس مدى الرضا الوظيفي للعاملين بالبنك، من الأمور المهمة للتعرف على مستوى هذه المعايير، ومن ثم تقديم بيئة العمل الأفضل، التي تمنح الموظفين الرضا عن البنك وبالتالي المساهمة في نجاحها وتميزها.
- ومن هنا نرى أن مجمل أهداف دائرة رأس المال البشري يتمحور حول تحقيق الإدارة الاستراتيجية لرأس المال البشري وبما يتوافق مع اعتبارات الجودة والكفاءة والثقافة والقيم والالتزام تماشياً مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية للبنك.

بلغ عدد موظفي بنك القدس في العام 2013 (467) موظفاً مقارنة مع 253 موظفاً في العام 2007



التدريب للفترة الواقعة بين 2013/12/31 - 2013/1/1

إستناداً للتوجهات النظامية التي انتهجها البنك بالعمل على تحسين نوع الأداء الوظيفي للكادر البشري، والتوجه الاستراتيجي بإزدياد مطرد نحو خدمة مميزه لعملاء البنك، للعمل على رفع الحصة السوقية لبنك القدس. فإن بنك القدس اهتم بالدورات التدريبية وبنوعيتها، فإن عملية التدريب بينك القدس تنقسم الى قسمين رئيسيين وهما: التدريب الداخلي والتدريب الخارجي . واليكم ملخص بشكل عام عن كل نوع من التدريب .

أولاً. التدريب الداخلي

ان استغلال الطاقات الداخلية في البنك، كان الاهتمام الأكبر لدائرة رأس المال البشري، وقد استطاعت الدائرة خلال الفترة المقرر عنها من زيادة عدد ونوع التدريبات باستخدام الموارد الداخلية .
لقد نفذت الدائرة في الفترة المقرر عنها تدريبات داخلية في مستويات متعددة أهمها:

1. تدريب التميز بخدمة العملاء، لقد قام السيد /مساعد المدير العام لادارة الفروع والمبيعات بتدريب جميع موظفي فروع بنك القدس على كيفية خدمة العملاء والتميز بها، حيث تم تقسيم الفروع حسب المناطق وتغطية التدريب لمدة 21 ساعة على مدار 3 ايام تدريبية لكل منطقة.
2. تم تقديم تدريب مكافحة غسل الاموال ونظام CRSA لجميع موظفي فروع بنك القدس عن طريق السيد مدير دائرة المخاطر والامتثال.
3. كما وتم عقد ورشات عمل تخص منتجات البنك مثل منتج الماستر كارد ،واعطاءها الاهمية بالتدريبات وذلك بسبب صدورها ببداية عام 2014.
4. وايضا تم تقديم دورات تدريبية متعددة المجالات لموظفينا بأفرعنا بقطاع غزة عن طريق السيد مدير فروع منطقة غزة،تخص خدمة العملاء ونماذج التسهيلات.

التدريب الخارجي :

لقد اهتمت دائرة راس المال البشري بمتابعة التطورات في الانظمة الرقابية للبنك ، واليكم ملخص لاهم التدريبات الخارجية
لقد عمل قسم بناء القدرات والتطوير على مشاركة جميع دوائر الادارة العامة بمختلف التدريبات الخارجية فحيث حازت دائرة المخاطر والامتثال ودائرة تكنولوجيا المعلومات على اعلى نسبة مشاركة بالتدريبات الخارجية ، كما شاركوا موظفينا بفرع قطاع غزة بعدة دورات خارجية من أهمها دورة المبيعات.
كما ونظم بنك القدس دورة لغة عبرية على مستويين استهدفت موظفي الفروع وموظفي دائرة العمليات المصرفية ، بالاتفاق مع مدرب خارجي.

يعتمد البنك تعريف الحوكمة من منظور سلطة النقد الفلسطينية
«على أنها مجموعة العلاقات والقواعد والإجراءات والمبادئ التي
تضمن إدارة البنك بطريقة حصينة بما يحقق مصالح الأطراف ذات
العلاقة، بشكل يتوافق مع القوانين والتعليمات والممارسات الفضلى
في مجال العمل المصرفي، وبما يحقق الحفاظ على البنك وتنميته».

الحاكمة المؤسسية

1. دور رئيس مجلس الادارة

- يراعى في منصب رئيس مجلس الادارة ما يلي:
- الفصل بين منسوبي رئيس المجلس والمدير العام .
- ان لا تربطه بالمدير العام اي قرابة دون الدرجة الثالثة .
- الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والمدير العام بموجب تعليمات كتابية مقرة من المجلس، على ان يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك .
- رئيس مجلس الادارة يمارس جميع المهام والصلاحيات الممنوحة له بموجب القوانين النافذة في فلسطين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، ويقوم بممارسة الصلاحيات والمهام المفوضة اليه من المجلس.
- ويقوم رئيس مجلس الادارة بالادوار الرئيسية التالية :
- الاشراف على جميع أعمال البنك، وهو مسؤول أمام مجلس الادارة عن الاشراف ومتابعة سير أعمال البنك وعن متابعة تنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق أهداف البنك وغاياته، ويقوم بمتابعة وتقييم الأداء العام للبنك وفقا للاستراتيجيات والخطط والأهداف والسياسات والموازنات المعتمدة من قبل مجلس الادارة .
- يتأكد رئيس المجلس من توفر تحكم مؤسسي عالي المستوى وفعال لدى البنك، ويقوم بإنشاء والحفاظ على علاقات جيدة وبناءة تقوم على اساس الحاكمية المؤسسية بين اعضاء المجلس والادارة التنفيذية، ويساهم في ترويج ثقافة مؤسسية في مجلس الادارة من خلال العمل على خلق ثقافة النقد البناء وتشجيع تبادل وجهات النظر بين اعضاء المجلس خلال الاجتماعات، كما يتأكد من وصول المعلومات الملائمة والكافية وفي الاوقات المناسبة لكافة اعضاء المجلس والمساهمين.

2. مسؤوليات مجلس الادارة :

- يتحمل مجلس ادارة البنك المسؤوليات المتعلقة بادارة البنك وسلامة اوضاعه المالية واعتماد البيانات المالية الدورية المراجعة من قبل المدقق الخارجي، والتوصية للهيئة العامة لاعتماد المدقق الخارجي للبنك، والتأكد من تلبية متطلبات سلطة النقد الفلسطينية ورعاية مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الاخرى ذات العلاقة، والتأكد من أن ادارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن اطار القوانين والتعليمات النافذة وسياسات البنك الداخلية.
- رسم السياسة العامة للبنك بما يشمل وضع الاستراتيجيات والاهداف وسياسات العمل وتطويرها بشكل دوري والتأكد من التزام الادارة التنفيذية بها.
- مجلس ادارة البنك هو الجهة المخولة بالموافقة على الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لكافة مستويات البنك وكذلك الموافقة على السياسات وخطط عمل البنك والتي من ضمنها الموافقة على سياسة المخاطر واجراءات عملها مع التأكد من وجود الية لقياس هذه المخاطر ووضع الحدود اللازمة لها، وكذلك السياسة الائتمانية والاستثمارية وسياسة التوظيف والتعيين وتقييم الاداء وسياسة الضبط الداخلي.
- يقوم مجلس الادارة باختيار اعضاء الادارة التنفيذية العليا للبنك وكذلك الخبراء والاستشاريين وفق سياسة التوظيف والتعيين المعتمدة من المجلس، وتحديد رواتبهم ومكافاتهم وتقييمهم بشكل سنوي، مع تأكد المجلس من وجود خطة تعاقب لاعضاء الادارة العليا تضمن توفر بدلاء مؤهلين لادارة شؤون البنك .
- يقوم مجلس ادارة البنك بالاشراف والرقابة على انشطة البنك وفق القوانين والتعليمات والقرارات النافذة والانظمة الداخلية للبنك وبما ينسجم مع مبادئ الحكم المؤسسي السليم وطلب التقارير اللازمة في المواعيد المناسبة من الادارة.
- يقوم مجلس ادارة البنك بتطوير اطار عام للادارة يشتمل على هيكل تنظيمي مناسب يبين خطوط السلطة والمسؤولية ومستويات الادارة، ونظام متكامل للتحكم المؤسسي، ونظام الرقابة والضببط الداخلي، ونظام لادارة المخاطر، وسياسة مراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الاموال وميعار للسلوك والاخلاقيات. وسياسة لادارة عمليات الخزينة وتعليمات وقواعد لمنع عمليات الاحتيال والتزوير .
- يقوم أعضاء مجلس ادارة البنك بممارسة واجباتهم تجاه البنك بولاء وعناية ويقومون بالتأكد من وجود الليات التي تضمن توافق البنك مع كافة التشريعات والانظمة والقوانين، ويقوم أعضاء مجلس الادارة عند ممارستهم لنشاطاتهم بتجنب تعارض المصالح او التي تظهر كتعارض للمصالح، ويلتزمون بتوفير الوقت والجهد اللازم للوفاء بمسؤولياتهم تجاه البنك .

- يقوم مجلس ادارة البنك من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت والحاكمية المؤسسية بتقييم اداء المجلس ككل مرة واحدة على الاقل سنويا
- يقوم مجلس الادارة بتقييم المدير العام سنويا .
- يقوم مجلس الادارة بتقييم دوائر المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي .

3. الية عمل مجلس الادارة

- يتم عقد اجتماعات مجلس الادارة دوريا وحسب متطلبات القوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها وبعد ادنى مرة واحدة على الاقل كل شهرين، ويتم توضيح المواضيع الرئيسية في جدول أعمال كل اجتماع لضمان تغطية كافة المواضيع.
- يوفر البنك المعلومات الكافية لأعضاء مجلس الادارة قبل عقد الاجتماعات لتمكينهم من الوصول الى قرارات سليمة، ويتم توزيع مسودة محاضر الاجتماعات بما تم التوصل اليه من نتائج خلال سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع موقعة من كافة اعضاء المجلس ويتم تزويد سلطة النقد الفلسطينية بمحضر كل اجتماع للمجلس خلال شهر من تاريخ الاجتماع .
- يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام امين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه او تحييته بموجب قرار من المجلس على ان يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة اليه وذلك لاهمية الدور الذي يقوم به من توثيق لكافة محاضر الاجتماعات والقرارات المتخذة من قبل المجلس واللجان المنبثقة.



4. لجان مجلس الادارة

- مجلس الادارة هو المسؤول النهائي عن ادارة أعمال البنك وشؤونه، ولزيادة فعالية اداء المجلس ولساعدته في ادارة البنك بصورة سليمة فقد تم تشكيل لجان تساعد على القيام بمهامه وواجباته بشفافية وكفاءة عالية، وترفع هذه اللجان تقريرها الى مجلس الادارة، ويتم تحديد مهام وواجبات وصلاحيات ومسؤوليات هذه اللجان والفترة الزمنية لها كتابيا من قبل مجلس الادارة وفقا للقوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها .
- يتم تعيين الاعضاء في لجان مجلس الادارة بطريقة رسمية وشفافة، ويتم الافصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص مسؤولياتهم ومهامهم في التقرير السنوي للبنك، ويحق لكل لجنة منبثقة عن مجلس الادارة الاتصال المباشر مع الادارة التنفيذية للبنك من خلال رئيس مجلس الادارة والمدير العام .
- ينبثق عن مجلس الادارة في البنك (اربعة) لجان رئيسية وهي (اللجنة التنفيذية ، لجنة التدقيق، لجنة المخاطر والامثال ولجنة الحاكمية المؤسسية والترشيحات والمكافآت) ولكل لجنة مهام تحدد من مجلس الادارة وفق القوانين والتعليمات، ويتم تشكيل لجان اخرى متخصصة من أعضاء مجلس الادارة عند الحاجة بهدف التعامل مع معطيات محددة في حينه ويمكن دمج عدة لجان معا اذا وجد ذلك مناسباً

اللجنة التنفيذية :

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من أربعة اعضاء من مجلس الادارة بهدف التأكد من التزام الادارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية والاستثمارية وبالصلاحيات المحددة من مجلس الادارة، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام او من ينوبه، ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً ويرأسها رئيس مجلس الادارة السيد اكرم عبد اللطيف جراب وعضوية كل من السادة عبد الرحيم جردانه، م. وليد الاحمد وصالح احميد.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية:

- اجازة معاملات الائتمان والاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الادارة التنفيذية .
- وضع السياسة الائتمانية والاستثمارية للبنك وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات اللجان التنفيذية بما يتوافق مع القوانين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ومراجعتها وتحديثها بشكل دوري وبما يتناسب مع التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسة المصرفية والتغيرات في وضع البنك .
- التأكد من التزام الادارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات التي يحددها مجلس الادارة
- دراسة وضع الديون المتعثرة القائمة ووضع الخطط اللازمة للعمل على تخفيضها والتأكد من مدى كفاية المخصصات مقابلها وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية اضافة الى تقديم التوصيات المتعلقة باعدام هذه الديون .
- رفع التقارير الدورية الى مجلس الادارة حول وضع المحفظة الائتمانية من حيث حجمها والتطورات الناشئة عليها والتسهيلات المصنفة والمخصصات المعدة لمواجهة أية خسائر وجهود المتابعة والتحصيل وكذلك محافظ البنك الاستثمارية وأية تغيرات تطرأ على وضع هذه الاستثمارات

لجنة التدقيق :

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة اعضاء من المجلس غير التنفيذيين، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بمؤهلات علمية وخبرة عملية في المحاسبة والادارة الماليه، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور مدير دائرة التدقيق ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً، ويرأس اللجنة السيد دريد اكرم جراب وعضوية كل من السيد لؤي قواس/ممثل صندوق الاستثمار الفلسطيني والسيد عاهد بسيسو .

وتتولى اللجنة المهام الرئيسية التالية:

- الاشراف على المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة مدى شمولية أعمالهم ونزاهة ودقة المعلومات المالية التي يتم تزويدها لمجلس الادارة والمساهمين والمستخدمين الاخرين .
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد الفلسطينية والمدقق الخارجي والداخلي ومتابعة الاجراءات المتخذة بشأنها.
- التأكد من كفاية وكفاءة اجراءات الرقابة الداخلية في البنك والتأكد من درجة التزام البنك بالقوانين والانظمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وكذلك القواعد الصادرة عن مجلس الادارة والتشريعات الاخرى السارية في فلسطين.
- مراجعة البيانات المالية الدورية والمعلومات المالية الاخرى قبل عرضها على مجلس الادارة للتحقق من سلامتها وفق المبادئ المحاسبية المتبعة ومتطلبات سلطة النقد
- الفلسطينية والقوانين وكفاية المخصصات اللازمة .
- توفير الاستقلالية اللازمة لادارة التدقيق الداخلي لاداء مهامها والموافقة على ترشيح مدير دائرة التدقيق أو الاستغناء عن خدماته وادائه وتقييمه السنوي ووضع اليات واضحة لمسائلة دائرة التدقيق بما يضمن قيامهم بالمهام والمسؤوليات المناطة بهم واعتماد صلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق .
- دراسة التقارير المالية قبل عرضها على مجلس الادارة وتقديم توصيات بشأنها ومن ضمنها التقارير حول أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة أو أي تغيير يطرأ على حسابات البنك جراء عملية التدقيق أو اقتراحات مدقق الحسابات، والتأكد من دقة الاجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقييد بها .
- التوصية لمجلس الادارة بخصوص ترشيح/تعيين/ انهاء عمل/ مكافأة مدقق الحسابات الخارجي وانتخابه من قبل الهيئة العامة والتأكد من استيفائه لشروط ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والتشريعات النافذة والمعمول بها .
- وضع معايير الافصاح والشفافية ورفعها لمجلس الادارة للمصادقة عليها .
- التنسيق مع لجنة ادارة المخاطر بما يكفل بيان وضع البنك المالي وأدائه .
- دراسة أي مسألة تعرض عليها من مجلس ادارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وابداء الرأي بشأنها .

لجنة المخاطر والامثال:

تم انتخاب لجنة المخاطر والامثال من ثلاثة اعضاء من المجلس، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية، ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً من الادارة التنفيذية ومن تستوجب طبيعة عملهم من المسؤولين الرئيسيين ويرأسها السيد لؤي قواس/ ممثل صندوق الاستثمار الفلسطيني وعضوية كل من السادة دريد اكرم جراب ومنتصر دواس / ممثل البنك الاستثماري

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية

- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة.... الخ) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة وامتانة الوضع المالي للبنك.
- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر والامتثال
- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- تتولى لجنة المخاطر والامتثال مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
- مراجعة تقارير دائرة مراقبة الامتثال في البنك ومتابعة التزامها بدليل اجراءات العمل ومن مدى شمول تقاريرها لكافة نواحي العمل وفق متطلبات سلطة النقد ذات العلاقة ، وذلك بهدف الوصول الى أقصى درجات الامتثال للقوانين والتعليمات والانظمة والممارسات المصرفية السليمة .

لجنة الحوكمة المؤسسية والترشيحات والمكافآت :

تم انتخاب لجنة الحوكمة المؤسسية من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة لاتخاذ قرارات مستقلة وموضوعية ، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه ، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام او من ينوبه، ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ولجنة دعوة من تراه مناسباً وتتألف اللجنة من الفاضله ربي المسروجي ودريد اكرم جراب ومنتصر دواس / ممثل البنك الاستثماري.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية :

- اعداد دليل الحوكمة المؤسسية وسياسة منح المكافآت المالية حسب القوانين والتعليمات والتشريعات الصادرة بهذا الخصوص واعتمادها من مجلس الادارة .
- تعزيز مبادئ الحوكمة الفاعلة والممارسات السليمة والتأكد من انشاء علاقة بناءة ما بين ادارة البنك واعضاء مجلس الادارة وترويج الثقافة المؤسسية التي تشجع على النقد البناء والاراء البديلة وتحديد المسؤوليات وتوضيح خطوط الاتصال والمرجعية للاداريين على مختلف مستوياتهم الادارية .
- التأكد من قيام الادارة التنفيذية بواجبها فيما يتعلق بالرقابة المناسبة على أعمال البنك والقيام بوضع أنظمة واجراءات محكمة والية اشراف فاعلة وبما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والمبادئ والمعايير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية .
- مراجعة سنوية لدليل الحوكمة وسياسة منح المكافآت من خلال جهات مستقلة عن الادارة والتأكد من التزام الادارة التنفيذية بقواعد ممارسات منح المكافآت الصادرة بهذا الخصوص وتوافقها مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية .
- التأكد من ان سياسات منح المكافآت كافية لاستقطاب اشخاص مؤهلين للعمل في البنك وتحافظ على الموظفين ذوي الكفاءة والمعرفة والمهارات والخبرات اللازمة للقيام بالاعمال المصرفية في البنك .
- التوصية الى مجلس الادارة بمكافآت وبدلات رئيس واعضاء مجلس الادارة والمسؤولين الرئيسيين في البنك .
- التوصية الى مجلس الادارة بتعيين المدير العام على ان يتمتع بالشروط التي نصت عليها تعليمات سلطة النقد الفلسطينية وكذلك المدراء التنفيذيين .

- التأكد من أن سياسة منح المكافآت تأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي تعرض لها البنك والموازنة بين الأرباح المتحققة ودرجة المخاطر والتنسيق مع لجنة المخاطر و/أو دائرة المخاطر في تقييم الحوافز المقدمة .
- تقوم اللجنة بالتأكد من استقلالية دوائر المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي ومن وجود هيكل منح المكافآت المالية المتعلقة بهم .
- التأكد من قيام إدارة البنك بالإفصاح في البيانات المالية السنوية عن المعلومات الخاصة بمنح المكافآت المالية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والدوائر الرقابية والموظفين المتعاقد معهم من جهات خارجية .
- توفير المعلومات والمخصصات لمجلس الإدارة والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي .

5. بيئة ونظام الرقابة والضبط الداخلي

- تم بناء نظام الرقابة والضبط الداخلي للبنك استنادا الى الاطار العام لنظام الرقابة الداخلية والى تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والارشادات النافذة بالخصوص .
- يتم مراجعة هيكل انظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والخارجي مرة واحدة على الاقل سنويا .
- يقوم البنك باضافة بيان في التقرير السنوي حول كفاية انظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية .
- يضطلع مجلس الادارة بمسؤولياته بالاعتماد على اطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية والتقييد بالقوانين والتعليمات النافذة.
- توفير اجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ .
- استقلالية دوائر التدقيق والامتثال وإدارة المخاطر.

6. التدقيق الداخلي :

يدرك البنك ان وجود ادارة تدقيق داخلي فعالة يساهم في تعزيز انظمة الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة باعتبارها خط الدفاع الاول والاطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بالنشطة البنكية المختلفة .

وفيما يلي اهداف ومهام دائرة التدقيق الداخلي :

- وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من مجلس الادارة .
- وضع اجراءات للتدقيق الداخلي .
- فحص وتقييم درجة ملائمة وفعالية الضبط الداخلي والالية التي تتم فيها انجاز المهام الموكلة لكافة دوائر واقسام البنك .
- اعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية انظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك .
- اعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة المراجعة والتدقيق
- تقوم دائرة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها الى لجنة المراجعة والتدقيق .

دائرة الامتثال:

في إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات لجنة بازل، فقد تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والاستثمار في أحدث الأنظمة الآلية العالمية بهذا الخصوص نظامي **Filtering** و **Profiling** ، وعلى صعيد إدارة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة لأعمال البنك، وتثقيف وتوعية كافة الموظفين، بمفهوم الامتثال من خلال ورشات العمل والنشرات والدورات التدريبية، كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال لتتوافق مع قانون مكافحة غسل الأموال رقم (9) لسنة 2007.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:-

- إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك).
- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.
- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة .
- رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة المخاطر والامتثال / التنفيذية التي ستولى بدورها رفعها إلى لجنة المخاطر والامتثال/ مجلس الإدارة.
- تقييم ومتابعة تطبيق الحاكمة المؤسسية في البنك.

إدارة المخاطر :

لقد أولت إدارة البنك أهمية خاصة لمتطلبات لجنة بازل وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك باعتبارها إطار لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر، ونظرا لطبيعة الوضع السياسي والامني في الاراضي الفلسطينية والذي يتسم بعدم الاستقرار وعدم الثبات فقد اتخذت ادارة البنك الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل، سوق، سيولة....) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والاستثمار بأحدث الانظمة والمعدات وبناء المواقع البديلة لإدارة العمليات اليومية في الحالات الطارئة وتم وضع خطط لمواجهة تلك المخاطر والكوارث مبنية على اسس سليمة وصحيحة . كما تم الاستثمار من خلال شراء وتطبيق نظام CARE لإدارة المخاطر التشغيلية وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكافة فروع البنك ، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال الفصل في الأدوار والمسؤوليات بين دوائر ائتمان الشركات و SME و ائتمان الأفراد) وتم تعزيز دوائر الرقابة على الائتمان والمتابعة والتحصيل بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها . هذا وشكل البنك لجنة إدارة المخاطر والامتثال على مستوى الإدارة التنفيذية تتولى مراجعة وتقييم أعمال كافة دوائر المخاطر المختلفة وترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها إلى لجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

1. ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة المخاطر والامتثال / التنفيذية بشكل دوري أما بالنسبة للأعمال اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
2. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
 - أعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
 - تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
 - تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
 - التوصية للجنة المخاطر والامتثال / التنفيذية بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
 - تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
 - اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
 - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
 - إعداد قاعدة بيانات تاريخيه للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
 - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

- ج. تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
- د. تضمن التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعتها وعملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- هـ. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

7. التدقيق الخارجي:

يمثل التدقيق الخارجي مستوى اخر من الرقابة على مصداقية البيانات المالية الصادرة عن انظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية وخاصة فيما يتعلق بابداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة ، ويراعى في اختيار المدقق الخارجي ان يكون معتمدا من قبل سلطة النقد الفلسطينية وان لا يكون حاصل على اية تسهيلات ائتمانية مباشرة او غير مباشرة من البنك ويحرص مجلس الادارة على الدوران المنتظم للمدقق وتجاربه مع المؤسسات الاخرى .

مهام ومسؤوليات المدقق الخارجي :

1. تدقيق البيانات المالية والسجلات المحاسبية للبنك بما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS)
2. الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى من معايير الإفصاح للبيانات المالية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية .
3. التقيد بالسرية التامة بموجب قواعد السلوك المهني .
4. تزويد لجنة المراجعة والتدقيق بنسخة عن تقريره .
5. حضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك للإجابة على ما يخصه من استفسارات المساهمين .
6. العمل على تزويد سلطة النقد الفلسطينية بنسخة عن التقرير السنوي خلال شهرين من انتهاء السنة المالية مشتملا على ما يلي :
 - اي مخالفات لاحكام القوانين والتعليمات الصادرة بما فيها تعليمات البنك الداخلية
 - رايه حول مدى كفاية انظمة الرقابة والضبط الداخلي ومدى كفاية المخصصات لمقابلة المخاطر المحتملة .
 - التحقق من عدالة البيانات التي اعطيت له خلال عملية التدقيق .

8. ميثاق اخلاقيات العمل

تبنى البنك ميثاق اخلاقيات العمل الذي تم اقراره من مجلس الادارة وتعهد بالتزام كافة موظفي البنك به على اختلاف مستوياتهم الادارية الى جانب اعضاء مجلس ادارة البنك كما يوضح الدليل العواقب المترتبة على اي خرق لبندوه ، وقد حدد هذا الميثاق اخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك باربعة محاور رئيسية المتمثلة بالنزاهة ، الامتثال للقوانين ، الشفافية والولاء للبنك .

9. العلاقة مع المساهمين

- يقوم البنك بتطوير علاقات ايجابية مع كافة المساهمين ، وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت اما بشكل شخصي او توكيل شخصي في حالة غيابهم .
- يتم تزويد المساهمين بنسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية ودعوة لاجتماع الهيئة العامة وجدول اعمالها وجميع المعلومات والمواد الاعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام .
- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الاجابة عن اي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق
- دعوة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية لحضور الاجتماع بهدف الاطلاع على مجريات الامور .
- انتخاب اعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة .
- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد تعابه او تفويض مجلس الادارة بتحديد الاتعاب
- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الامور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي ، بما في ذلك نتائج التصويت والاسئلة المطروحة من قبل المساهمين فيما يتعلق بمسأمتهم

10. الشفافية والافصاح

تطوي الحاكمة المؤسسية لبنك القدس على ابعاد تتصف بالنزاهة والتعامل باستقامة وامانة وموضوعية فيما يتعلق بالقرارات التي تم اتخاذها من قبل الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والافصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والافصاح والانفتاح فانها من العناصر الهامة في الحاكمة المؤسسية الجيدة لبنك القدس ، حيث ان البنك معني بالافصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في اوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على اجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وانجازاته وانشطته ومخاطره، كما ان البنك يعمل جاهدا على توفير وبشكل دوري ومتاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل سلطة النقد الفلسطينية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الاثر الجوهري على البنك .

علاقات المساهمين

هدفنا دوماً تطوير وتحسين طرق التواصل مع مساهميننا تأكيداً
لمبادئ الشفافية والحوكمة والمهنية.

عمل بنك القدس جاهداً على التواصل الدائم مع كافة مساهميه بشتى الوسائل المتاحة. فمن خلال دائرة المساهمين ذات الإختصاص ومن خلال فروعنا المنتشرة من شمال الوطن الى جنوبه حافظ البنك على علاقته الإيجابية مع مساهميه. كما حرص البنك على إيصال المعلومات التي تخص البنك لمساهميننا الكرام عن طريق التقرير السنوي الذي يصدر في نهاية كل عام ويرسل الى كافة المساهمين عن طريق البريد المسجل حيث يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت اما بشكل شخصي او توكيل شخصي في حالة غيابهم . ويتم ايضا في هذه الاجتماعات:

- حضور رؤساء اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس.
 - حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الاجابة عن اي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق
 - دعوة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية لحضور الاجتماع بهدف الاطلاع على مجريات الامور .
 - انتخاب اعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة .
 - انتخاب المدقق الخارجي وتحديد اتعابه او تفويض مجلس الادارة بتحديد الاتعاب
 - توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الامور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي، بما في ذلك نتائج التصويت والاسئلة المطروحة من قبل المساهمين فيما يتعلق بمساهماتهم.
- وتماشيا مع خطة البنك في التطور، فقد شملت صفحتنا الإلكترونية على التقرير السنوي كاملا بالإضافة الى تواصلنا مع مساهميننا على مدار الساعة على صفحتنا على الفيسبوك.

ملخص تداول سهم بنك القدس خلال العام 2013 على النحو التالي:

التداول في العام 2013	القيمة	الترتيب	ملاحظات
عدد الاسهم المتداولة #	3,157,945	13	1.56% من اجمالي التداول
قيمة الاسهم المتداولة (دولار امريكي)	2,748,989	13	0.81% من اجمالي التداول
عدد الصفقات المنفذة	604	17	1.36% من اجمالي عدد الصفقات
معدل دوران السهم (%)	6.32%	24	عدد الاسهم المتداولة / عدد الاسهم المكتتب بها
عدد الجلسات التي تداول فيها سهم الشركة	141	17	58.51% من عدد الجلسات خلال العام 2013
القيمة السوقية للشركة كما في 2013/12/31 (دولار امريكي)	49,500,000	14	1.52% من اجمالي القيمة السوقية البالغة 3,247,478,385
نسبة الاسهم الحرة (free float)	44.22 %	17	وفق محددات هذه النسبة المعتمدة لدى البورصة
عدد المساهمين	365	36	نسبة التغير عن العام 2012 0.83%

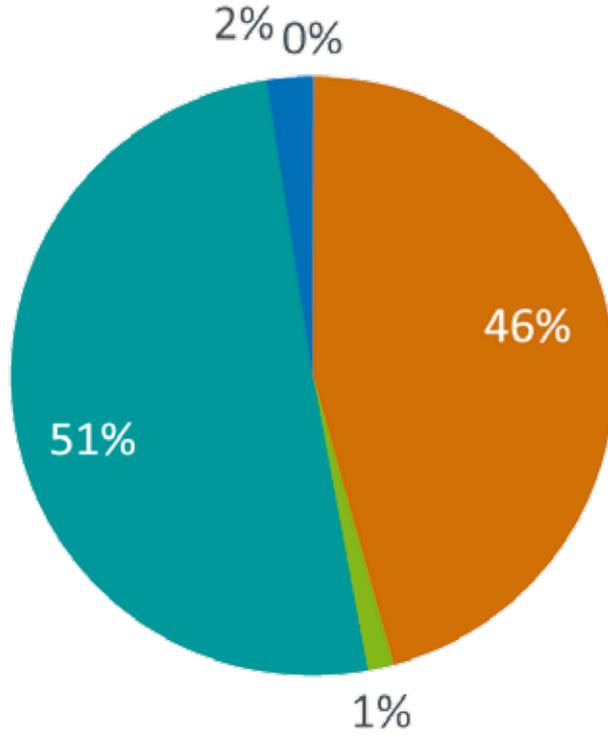
اما اعلى و ادنى سعر خلال عام 2013 فهو كما يلي :

اعلى سعر تداول 2013	ادنى سعر تداول 2013	سعر الاغلاق 2013	سعر الاغلاق 2012	نسبة التغير
US \$ 1.06	US\$ 0.74	US\$ 0.99	US\$ 0.90	10.00%

مساهمونا

توزيع المساهمين حسب المناطق الجغرافية

■ GER ■ JOR ■ KWT ■ PAL ■ SUA



فيما يلي المستثمرين التي تزيد نسبة ملكيتهم عن 5% كما في تاريخ 2013/12/31

الاسم	نهاية 2012		نهاية 2013	
	نسبة المساهمة	عدد الاسهم	نسبة المساهمة	عدد الاسهم
اكرم عبداللطيف حسن جراب	21.18	10,588,202.00	21.18	10,588,202.00
شركة عبدالرحيم جردانه واولاده	8.00	4,000,000.00	8.00	4,000,000.00
شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني	5.21	2,604,977.00	5.21	2,604,977.00
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل	5.00	2,500,000.00	5.00	2,500,000.00

اما عن ملكية اعضاء مجلس الادارة كما هية بتاريخ 2013/12/31 ومقارنة مع السنة السابقة 2012/12/31 فهي كما يلي :

عدد الاسهم المملوكة		الجنسية	الاسم
نهاية 2012	نهاية 2013		
10,588,202.00	10,588,202.00	فلسطيني	اكرم عبد اللطيف حسن جراب
1,337,154.00	1,337,154.00	أردني	عبد الرحيم نزار عبد الرحيم جردانه
2,604,977.00	2,604,977.00	فلسطيني	شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني
1,500,000.00	1,500,000.00	أردني	حامد عبد الغني محمود جبر
1,409,890.00	1,485,588.00	أردني	دريد اكرم عبد اللطيف جراب
1,300,000.00	1,163,000.00	فلسطيني	شركة المؤسسة المصرفية الفلسطينية
1,349,870.00	1,349,870.00	أردني	صالح جبر احمد احميد
1,097,549.00	1,097,549.00	أردني	شركة البنك الاستثماري
185,100.00	137,100.00	فلسطيني	وليد نجيب مصطفى الاحمد
74,000.00	74,000.00	فلسطيني	عاهد فايق عاطف بسيسو
30,000.00	30,000.00	فلسطيني	ربي محمد محمود المسروجي

ملكية اقارب اعضاء مجلس الادارة كما هي بتاريخ 2013/12/31 مقارنة مع 2012/12/31 فهي كما يلي :

عدد الأسهم المملوكة		الجنسية	درجة القرابة	الأقارب
نهاية 2012	نهاية 2013			
1,497,832	1,497,832	اردني	ابن السيد أكرم جراب	مهند أكرم عبد اللطيف جراب
1,409,890	1,485,588	أردني	ابن السيد أكرم جراب	دريد أكرم عبد اللطيف جراب
1,368,928	1,368,928	أردني	ابن السيد أكرم جراب	زيد أكرم عبد اللطيف جراب
1,368,929	1,368,929	أردني	ابن السيد أكرم جراب	يزن أكرم عبد اللطيف جراب
10,000	10,000	فلسطينية	زوجة السيد صالح احميد	جميلة محمد يوسف مسلم
10,000	10,000	فلسطينية	زوجة السيد صالح احميد	لينا عبد الرحيم رضا ارشيد

ملكية الادارة التنفيذية كما بتاريخ 2013/12/31 ومقارنة مع 2012/12/31 فهي كما يلي :

عدد الاسهم المملوكة		الجنسية	الاسم
نهاية 2012	نهاية 2013		
-	5,100	فلسطيني	سميح محمد يوسف صبيح

نعمل في بنك القدس بتصميم للحفاظ على علاقة مثمرة مع المساهمين والمستثمرين ومن هذا المنطلق يسرنا إعلامكم بأنه سيتم استحداث دائرة خاصة بالمساهمين وإدارة العلاقة معهم في العام 2014 لتقدم أفضل الخدمات لمساهمي البنك وذلك بالرد على استفساراتهم والاحتفاظ بسجلاتهم والسعي للوصول لرضائهم التام .

آلية إيصال المعلومات إلى المساهمين :

1. الموقع الإلكتروني لبنك القدس (www.qudsbank.ps).
2. صفحة البنك على www.facebook.com/qudsbank (Facebook).
3. التقرير السنوي الذي يرسل كل عام مع دعوة الهيئة العامة عن طريق البريد الأرضي .
4. فروع البنك المنتشرة في كافة مناطق فلسطين المزودة بفريق لتقديم الخدمات لجميع العملاء .

مكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة

بلغت مكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة 206,724 دولار أمريكي للعام 2013 مقابل 240,483 دولار أمريكي للعام 2012.

رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية

بلغت رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية 817,580 دولار أمريكي للعام 2013 مقابل 756,020 دولار أمريكي للعام 2012.

مسائل أحيلت للتصويت

لا يوجد

البيانات المالية

لا يوجد اختلاف بين البيانات المالية الأولية وبين البيانات المالية المدققة من المدقق الخارجي

مدقق الحسابات

قام بتدقيق حسابات البنك للعام 2013 السادة ديلويت اند تونش / سابا وشركاهم

الموعد المتوقع لانعقاد الهيئة العامة

من المتوقع عقد الهيئة العامة في شهر نيسان 2014

إلتزامنا بالمساهمة في مختلف أنشطة وفعاليات المجتمع هو إلتزام عميق نابع من منهجية مدروسة وبمسؤولية عالية وبإمكانياتنا المتاحة، لمساندة ودعم شرائح المجتمع المختلفة وبهدف تحقيق الأثر الأفضل والأكبر للشرائح المستهدفة فنحن نقدم رعايتنا وتبرعاتنا بكل تواضع ونحرص دوماً على تنميتها.





مسؤوليتنا
المجتمعية

مقدمة:

نعني جيدا في بنك القدس أهمية المسؤولية المجتمعية، لذلك نسعى دائما للالتزام بدورنا ومسؤوليتنا المجتمعية تجاه مجتمعنا الفلسطيني بكافة شرائحه ومختلف فئاته، وعليه نقوم بدعم ورعاية مجموعة كبيرة ومتنوعة من الفعاليات والنشاطات التي تلبي احتياجات القطاعات المختلفة. كي نكون "بنك الوطن والمواطن". وإلى جانب العمل الإقتصادي يظهر البنك بفخر واعتزاز وجهه الإنساني في هذه الزاوية وبخاصة في ظل الأوضاع الإستثنائية التي يعيشها شعبنا الفلسطيني، نقدم رعايتنا وتبرعاتنا بكل حب وتواضع لآبناء شعبنا العزيز. «إن التبرع الذي يقدمه البنك ضمن المسؤولية المجتمعية هي إستثمار في المجتمع، وتلبية لاحتياجاته الإنسانية والمعيشية ذات الطابع التنموي من جهة والأغاثي من جهة اخرى، والتي يمكن أن تخلق فرص عمل جديدة أو مشاريع خيرية تمكن الكثيرين من الاستفادة منها. على الرغم من ضعف مردودها الإعلاني والتسويقي فهي في جوهرها مساعدة إنسانية».

من اهم القطاعات التي رعاها البنك في العام 2013:

1. القطاع الصحي: تعتبر الصحة من المجالات المهمة جدا في كل مجتمع وخاصة المجتمع الفلسطيني، لذلك يسعى البنك للعب دور فعال في هذا القطاع من خلال توفير الدعم و المساعدات للمستشفيات المحلية، المراكز صحية بالإضافة لحملة توعية صحية في مختلف المجالات الطبية، حيث وصل مقدارها حوالي 20,737 دولار، مثل:

- مؤتمر الصيادلة السابع لتقابة الصيادلة.
- كراسي انتظار لمستشفى اريحا الحكومي.
- حفل بمناسبة يوم المسن العالمي لجمعية حياة لرعاية كبار السن .
- رعاية اليوم الطبي للاطفال الايتام مع جمعية رعاية الطفل الفلسطيني .
- تكريم المرضى والطواقم الطبية في مستشفيات الضفة الغربية بمناسبة راس السنة الميلادية.



2. قطاع التعليم : ايماننا منا باهمية التعليم ومساندة المؤسسات التعليمية في دعم وتشجيع المتفوقين نهتم في بنك القدس بدعم وتطوير قطاع التعليم بشكل خاص لما له من تاثير قوي وكبير في بناء المجتمعات وتطورها ، ودور فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. خاصة وان فلسطين تعتبر من الدول الاقل امية في الوطن العربي حيث بلغ معدل الأمية بين الأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية 4.1% ، بواقع 1.8% بين الذكور و2.3% بين الإناث في العام 2012 ، حيث وصل مقدارها حوالي 20,386 دولار.

- مساهمة برعاية يوم مفتوح في مدرسة ذكور بديا الثانوية.
- تمويل شراء اجهزة كهربائية لحضانة جامعة النجاح.
- تجهيز مختبر العلوم لمدرسة بنات عتيل الاساسيه.
- تمويل شراء اجهزة كهربائية لروضة ومدارس رياض الصالحين .
- رعاية حفل تكريم لبلدية قفين.
- رعاية حفل تكريم في بلدية عتيل.
- رعاية حفل تكريم في بلدية بديا.
- رعاية حفل تكريم في بلدية دير استيا.
- رعاية حفل تكريم في مجلس قروي الجاروشية.
- رعاية حفل تكريم في بلدية ديرغصون.
- تبرع لتعليم جامعي لابن السيد ع. خ.
- تبرع باجهزة حاسوب لصندوق اقرض الطلبة .
- رعاية حفل تكريم لبلدية قاتقيليا.
- رعاية حفل تكريم لنادي شويكي الرياضي.
- ترميم المبنى الاثري لمدرسة ذكور عتيل الثانوية.



• رعاية معرض ابحاث لطلبة الجامعة العربية الامريكية .
3. التنمية: ياتي اهتمام البنك في قطاع التنمية من كونها عملية شاملة ومستمرة ،لتغيير ونقل المجتمع نحو الأفضل عن طريق تغيرات كمية



وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الجباة حيث وصل مقدارها حوالي 12,657 دولار، ومن اهم الفعاليات التي قمنا برعايتها :

- تقديم دعم لنشاطات مؤسسة خليل الوزير.
- دعم عشاء خيرى لجمعية عطاء الخيرية.
- دعم عشاء خيرى لمركز الاميرة بسمة.
- تمويل متطوعي الدفاع المدني.
- تمويل شراء 4 اجهزة لابتوب للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.
- تمويل شراء جهاز حاسوب لجمعية التضامن الخيرية.
- تمويل تدريب اربع خريجين مع الصندوق الفلسطيني للتشغيل

4. ذوي الاحتياجات الخاصة: تعتبر فئة ذوي الاحتياجات الخاصة وخاصة الاطفال منهم ،من اهم اولويات بنك القدس لذلك نسعى دائماً لرعاية النشاطات الخاصة بهم وتقديم الدعم المناسب لهم، حيث وصل مقدارها حوالي 12,043 دولار.

- تبرع بمساعدات لذوي الاحتياجات الخاصة مع بلدية زيتا
- افطار لذوي الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع الجمعية المحلية للتأهيل المجتمعي.
- التكفل بطفلين من ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع بلدية رام الله.
- توم ترفيهي لاطفال جمعية النهضة النسائية بمناسبة عيد الميلاد المجيد.
- يوم ترفيهي للاطفال مرضى التلاسيميا رابع ايام عيد الفطر السعيد بالتعاون مع هيئة العمل التطوعي الفلسطيني.



5. الرياضة: تتمحور حول دعم وتطوير النشاطات الرياضية بالمدارس، النوادي والمراكز الرياضية، بالإضافة لرعاية ودعم الفرق الرياضية المحلية سواء كانت ناشئة أم مخضمة، ورعاية مشاركات فرق رياضية فلسطينية في الخارج، حيث وصل مقدارها حوالي 16,143 دولار.

- تقديم دعم لفريق كرة السلة لنادي شباب السامرة.
- رعاية فريق نادي سلوان الرياضي رعاية كاملة من حيث الكلر الرياضي والحقيبة الرياضية بالكامل.
- تقديم دعم لتمثيل فريق نادي بيت الزيتون الرياضي لدولة فلسطين في إيطاليا.



6. الطفولة والشباب: يمتاز المجتمع الفلسطيني بأنة مجتمع فتي حيث يشكل الافراد من (0-14) سنة ما نسبته 40.8%، من هنا ياتي اهتمام البنك بهذه الفئة العمرية ومن كونها عماد المستقبل، مثال رعاية مخيمات صيفية، نشاطات للاطفال، رعاية ايام طبية خاصة للاطفال، احتفالات تكريم وغيرها، حيث وصل مقدارها حوالي 2,314 دولار.

- افطار جماعي للاطفال الايتام بالتعاون مع بلدية بيتونيا.
- رعاية يوم فرح ومرح للاطفال ثاني ايام العيد بالتعاون مع هيئة العمل التطوعي الفلسطيني



7. الاغاثة: تقديم مساعدات لعائلات وفئات محتاجة في المجتمع الفلسطيني او تقديم دعم لجهات ومؤسسات تقدم الاغاثة سواء كانت اغاثة طبية، غذائية، دوائية... الخ، مثل وجبات غذائية لطلاب محتاجين او عائلات فقيرة، كسوة للمحتاجين وغيرها .

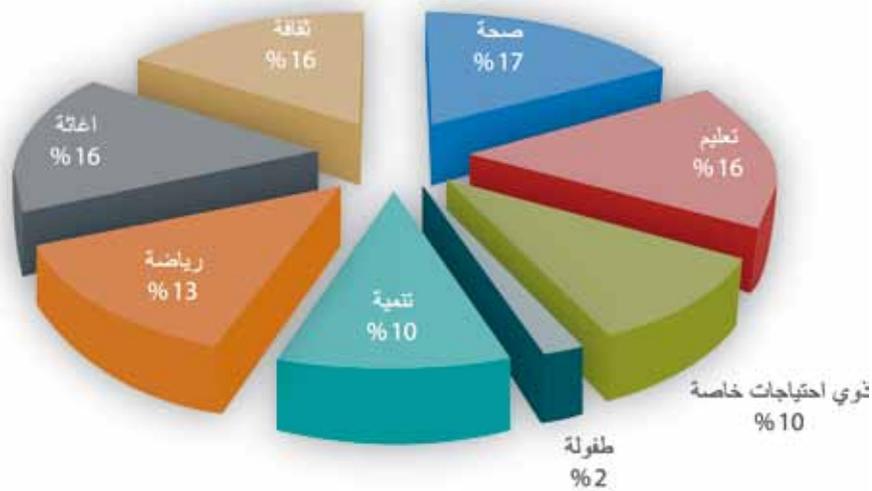


- تبرع للجمعية الخيرية الاسلامية، حيث وصل مقدارها حوالي 19,875 دولار.
- توفير وجبات طعام ل150 طالب بالتعاون مع جمعية اصدقاء جامعة بيرزيت .
- تقديم طرود غذائية للأسر الفقيرة بالتعاون مع جمعية المرأة الريفية .
- دعم لبنك الطعام الفلسطيني .
- تقديم دعم مالي لاجراء عملية جراحية لطفل نشرت حالته في صحيفة القدس .
- تبرع للأسر الفقيرة بالتعاون مع كنيسة الابهاء الاجداد الارثوذكسية.
- تبرع لمساعدة الموظف (ز.ف) لعلاج ابنه.
- تبرع لمساعدة الموظفة (ر.ا) لعلاج والدتها.
- تبرع بكسوة الشتاء لاطفال معهد الامل للايتام في قطاع غزة.

8. الثقافة: ثقافة اي مجتمع هي تعبير عن عاداته وتقاليده وقيمة الموروثة من الابهاء والاجداد او المكتسبة من التغييرات المواقبة لتطور اي مجتمع، من هنا ياتي اهتمام بنك القدس بالجانب الثقافي في المجتمع الفلسطيني مثل رعاية مهرجانات ثقافية وندوات وغيرها من النشاطات الثقافية، حيث وصل مقدارها حوالي 19,511 دولار.

- رعاية مهرجان مرج بن عامر الثقافي في محافظة جنين.
- رعاية مهرجان كعك القدس .
- رعاية مهرجان البيرة الثقافي.
- تبرع لمؤسسة دار الطفل العربي .

تصنيف الرعايات والتبرعات للعام 2013



البيانات المالية

البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل كما في 2013/12/31

بنك القدس

شركة مساهمة عامة محدودة

المحتويات

-
قائمة

أ

ب

ج

د

هـ

صفحة

107 - 65

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي

قائمة الدخل

قائمة الدخل الشامل

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

قائمة التدفقات النقدية

إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة مساهمي بنك القدس (شركة مساهمة عامة) المحترمين
رام الله - فلسطين

مقدمة

قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لبنك القدس (شركة مساهمة عامة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ وكل من قوائم الدخل و الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، ومعلومات إيضاحية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وتشمل هذه المسؤولية الإحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكينها من إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية إستناداً إلى تدقيقنا، لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من اخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في القوائم المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الإعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للبنك والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى البنك. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية.

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي لبنك القدس (شركة مساهمة عامة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ وأدائه المالي، وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

التقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منظمة بصورة اصولية وأن القوائم المالية المرفقة تتفق مع تلك السجلات. لم يرد إلى علمنا ما يدعونا للاعتقاد بوقوع أية مخالفات لأحكام قانون المصارف رقم (٩) لسنة ٢٠١٠ أو التعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية أو لأحكام قانون الشركات رقم (١٢) لسنة (١٩٦٤) أو للنظام الأساسي للبنك بحيث يمكن أن يكون لها أي تأثير جوهري على أعمال البنك أو على مركزه المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣، هذا وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي طلبناها لأداء مهمتنا.

بنك القدس
(شركة مساهمة عامة محدودة)
قائمة المركز المالي
كما في 31 كانون الأول 2013
(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2013	إيضاح	
الموجودات			
108,629,228	84,740,545	4	نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
35,175,886	98,396,472	5	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
138,293	116,043	6	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
292,863,010	287,349,992	7	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
6,696,886	8,963,469	8	موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر
980,000	10,857,303	9	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
19,320,344	18,927,250	10	ممتلكات وعقارات ومعدات - بالصافي
931,727	1,066,727	11	موجودات ضريبية مؤجلة
31,296	29,533	12	موجودات غير ملموسة
16,140,123	21,426,021	13	موجودات أخرى
<u>480,906,793</u>	<u>531,873,355</u>		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية :			
المطلوبات			
25,000,000	10,000,000	أ / 14	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
34,214,897	24,207,792	ب / 14	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
334,256,777	401,177,301	15	ودائع العملاء
19,350,334	19,278,569	16	تأمينات نقدية
2,796,452	3,157,091	17	مخصصات متنوعة
2,586,621	2,155,462	18	مخصص الضرائب
4,716,026	6,905,220	19	مطلوبات أخرى
<u>422,921,107</u>	<u>466,881,435</u>		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
50,000,000	50,000,000	20	رأس المال المدفوع
3,000,000	3,000,000		علاوة إصدار
2,283,922	2,757,887	21	احتياطي القانوني
224,912	224,912	21	احتياطي الإختياري
4,491,253	5,805,055	21	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
1,838,081	2,549,028	21	احتياطي التقلبات الدورية
(1,321,556)	945,029	22	احتياطي القيمة العادلة
(2,530,926)	(289,991)		خسائر متراكمة (قائمة- د)
<u>57,985,686</u>	<u>64,991,920</u>		صافي حقوق الملكية
<u>480,906,793</u>	<u>531,873,355</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (39) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

بنك القدس
(شركة مساهمة عامة محدودة)
قائمة الدخل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣
(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

السنة المنتهية في 31 كانون الأول			
2012	2013	إيضاح	
20,715,122	24,459,774	23	الفوائد الدائنة
(4,542,581)	(5,872,769)	24	الفوائد المدينة
16,172,541	18,587,005		صافي إيرادات الفوائد
4,966,521	4,291,050	25	صافي إيراد العمولات
21,139,062	22,878,055		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
2,117,796	2,067,852		صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية
12,384	85,355	26	صافي أرباح موجودات مالية
1,309,037	1,324,387	7	استرداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية
2,432	10,836		ارباح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
669,472	755,440	27	إيرادات أخرى
25,250,183	27,121,925		إجمالي الدخل
المصروفات:			
10,304,895	10,244,375	28	نفقات الموظفين
6,079,164	5,901,912	29	مصاريف تشغيلية أخرى
1,209,991	1,049,276	7	مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية
878,405	693,880	17	مخصص تعويض نهاية الخدمة
2,247,037	1,780,260	12,10	إستهلاكات وإطفاءات
20,000	80,000	17	مخصص القضايا
-	87,573	13	مخصص التدني في عقارات آلت ملكيتها للبنك لقاء ديون
20,739,492	19,837,276		إجمالي المصروفات
4,510,691	7,284,649		الربح للسنة قبل الضرائب
507,234	135,000	11	انتفاعات ضريبية مؤجلة
(1,750,000)	(2,500,583)	18	ضرائب مستحقة على الدخل
-	(179,417)	18	ضرائب عن سنوات سابقة
<u>3,267,925</u>	<u>4,739,649</u>		الربح للسنة بعد الضرائب
<u>0.065</u>	<u>0.095</u>	36	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (39) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

بنك القدس
(شركة مساهمة عامة محدودة)
قائمة الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013
(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

السنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2012	2013	
3,267,925	4,739,649	الربح للسنة
يضاف: بنود الدخل الشامل الآخر الغير قابلة للتحويل مستقبلاً لقائمة الدخل:		
(32,888)	2,266,585	صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر
3,235,037	7,006,234	اجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (39) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

(قائمة -د)

بنك القدس
شركة مساهمة عامة محدودة)
قائمة التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013
(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

صافي حقوق الملكية	خسائر متراكمة	احتياطي القيمة المعادلة	احتياطي التقلبات الدورية	احتياطي مخاطر مصرفية عامة	احتياطي الإختياري	احتياطي القانوني	علاوة إصدار	رأس المال المحذوف
57,985,686	(2,530,926)	(1,321,556)	1,838,081	4,491,253	224,912	2,283,922	3,000,000	50,000,000
الرصيد في 1 كانون الثاني 2013	4,739,649							
4,739,649	4,739,649							
2,266,585		2,266,585						
رجح سنة 2013								
2,266,585		2,266,585						
صافي التغير في القيمة المعادلة للموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر								
7,006,234	4,739,649	2,266,585	-	-	-	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة	(2,498,714)		710,947	1,313,802		473,965		
المحول الى الاحتياطيات								
64,991,920	(289,991)	945,029	2,549,028	5,805,055	224,912	2,757,887	3,000,000	50,000,000
الرصيد في 31 كانون الأول 2013								
54,578,746	(5,316,241)	(1,117,385)	1,347,892	4,482,439	224,912	1,957,129	3,000,000	50,000,000
الرصيد في 1 كانون الثاني 2012								
173,335		173,335						
(1,432)	343,186	(344,618)						
التغير في القيمة المعادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع حتى 30 حزيران 2012								
54,750,649	(4,973,055)	(1,288,668)	1,347,892	4,482,439	224,912	1,957,129	3,000,000	50,000,000
أثر تطبيق المعيار الدولي للتأجير المالية رقم 9								
3,267,925	3,267,925							
الرصيد المعدل								
(32,888)		(32,888)						
رجح سنة 2012								
3,235,037	3,267,925	(32,888)	-	-	-	-	-	-
صافي التغير في القيمة المعادلة للموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر								
--	(825,796)		490,189	8,814		326,793		
المحول الى الاحتياطيات								
57,985,686	(2,530,926)	(1,321,556)	1,838,081	4,491,253	224,912	2,283,922	3,000,000	50,000,000
الرصيد في 31 كانون الأول 2012								

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (39) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

بنك القدس
(شركة مساهمة عامة محدودة)
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013
(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

السنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2012	2013	
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:		
4,510,691	7,284,649	الربح للسنة قبل الضرائب
تعديلات:		
2,247,038	1,780,260	إستهلاكات وإطفاءات
1,209,991	1,049,276	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
878,405	693,880	مخصص تعويض نهاية الخدمة
20,000	80,000	مخصص قضايا مقامة ضد البنك
-	87,573	مخصص التدني في عقارات آلت ملكيتها للبنك لقاء ديون
(4,226)	(23,544)	(المحرر) من مخصص الإجازات
6,292	12,250	خسائر تقييم موجودات مالية من خلال قائمة الدخل
(2,432)	(10,836)	(أرباح) استبعاد ممتلكات وعقارات ومعدات
8,865,759	10,953,508	
التغير في الموجودات والمطلوبات:		
157,208	(6,844,786)	(الزيادة) النقص في الاحتياطي الإلزامي لدى سلطة النقد
-	(2,750,000)	(الزيادة) في أرصدة بنوك ومؤسسات مصرفية
(5,696,981)	4,463,742	(الزيادة) النقص في التسهيلات الائتمانية المباشرة
(4,236,920)	(5,373,472)	(الزيادة) في أرصدة موجودات أخرى
7,654	514,133	الزيادة في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
18,530,644	66,920,524	الزيادة في ودائع العملاء
(2,994,872)	(71,765)	(النقص) في التأمينات النقدية
1,171,206	2,212,739	الزيادة في مطلوبات أخرى
15,803,698	70,024,623	صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل قبل التعويضات والضرائب المدفوعة
(211,649)	(413,241)	التعويضات المدفوعة للموظفين
(1,748,582)	(3,111,159)	الضرائب المدفوعة
13,843,467	66,500,223	صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل بعد التعويضات والضرائب المدفوعة
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار:		
(2,338,290)	(1,408,550)	(شراء) ممتلكات وعقارات ومعدات
(980,000)	(9,877,301)	(شراء) موجودات مالية بالكلفة المطفأة
(72,372)	-	(شراء) موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر
-	10,000	المتحصل من بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل
872,708	-	العائد من بيع استثمارات في شركات تابعة
25,225	33,983	العائد من استبعاد ممتلكات وعقارات ومعدات
(2,492,730)	(11,241,868)	صافي (النقص) في النقد من عمليات الاستثمار
11,350,737	55,258,355	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
43,806,630	55,157,367	النقد وما في حكمه في بداية السنة
55,157,367	110,415,722	النقد وما في حكمه في نهاية السنة (إيضاح -34)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (39) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

بنك القدس
(شركة مساهمة عامة)
إيضاحات حول القوائم المالية
السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013
(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

1. عام:

- تأسس بنك القدس بتاريخ 2 نيسان 1995 كشركة مساهمة عامة محدودة في غزة تحت رقم 563200880 برأسمال مقداره 20,000,000 دولار أمريكي مقسم إلى 20,000,000 سهم بقيمة اسمية مقدارها دولار أمريكي واحد لكل سهم وبتاريخ 20 آب 2005 تم رفع رأس المال بقيمة 5,000,000 دولار أمريكي في اكتتاب خاص وبذلك أصبح رأسمال البنك 25,000,000 دولار أمريكي بنفس القيمة الاسمية للسهم. بتاريخ 26 حزيران 2006 قررت الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي رفع رأس المال بقيمة 25,000,000 دولار أمريكي ليصبح رأسمال البنك 50,000,000 دولار أمريكي بنفس القيمة الاسمية للسهم.
- قررت الهيئة العامة غير العادية باجتماعها المنعقد بتاريخ 5 حزيران 2011 زيادة رأس مال البنك إلى مائة مليون دولار وتكليف مجلس الإدارة لتنفيذ ذلك خلال السنوات القادمة وذلك بعد أخذ الموافقات اللازمة من الجهات الرسمية ذات الاختصاص.
- باشر البنك نشاطه المصرفي بتاريخ 18 كانون الثاني 1997 ويعمل حالياً من خلال إدارته العامة وفروعه السبعة عشر في كل من الماصيون، العيزرية، نابلس، نابلس الجديد، بيت جالا، رام الله، البيرة، سلفيت، طوباس، الخليل، جنين، عتيل، أريحا، طولكرم، قلقيلية، غزة، غزة الرمال وخانيونس بالإضافة إلى أربع مكاتب في كل من جامعة النجاح وبيت لاهيا وعنتابا وبديا. إن العنوان المسجل للبنك (الإدارة العامة وفرع الماصيون) هو: الماصيون - رام الله، ص.ب. 2471.
- يزاول البنك الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية من خلال الإقراض والتمويل وفتح الحسابات والإعتمادات المستندية بما يتفق والأهداف الاستثمارية للبنك، كما يتقبل الودائع من الجمهور للأجال المتوسطة والطويلة، بالإضافة إلى الحسابات الجارية كما ويمارس المتاجرة في العملات المختلفة بيعة وشراء.
- يخضع البنك لقانون المصارف الفلسطيني وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.
- أسهم البنك مدرجة للتداول في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- بلغ عدد موظفي البنك (447) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2013 و (450) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2012.

2. القوائم المالية وأسس إعدادها:

- تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.
- تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية.
- إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار القوائم المالية للبنك والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.
- تشمل القوائم المالية المرفقة على القوائم المالية لفروع البنك والقوائم المالية للإدارة العامة في رام الله، وقد تم تجميع القوائم المالية بعد أن تم إجراء التقاص للحسابات الداخلية المشتركة بين الإدارة والفروع المذكورة. إن المعاملات في الطريق بين الإدارة والفروع تظهر ضمن الموجودات / المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي المرفقة.
- تم إقرار القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس إدارة البنك في الجلسة رقم (1) لسنة 2014 بتاريخ 26 شباط 2014 ، هذا وسوف يتم عرض هذه القوائم المالية على الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعهم العادي القادم للموافقة عليها.
- إن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة متمثلة مع السياسات التي تم إتباعها في السنوات السابقة باستثناء ما هو مبين أدناه :

3. أهم السياسات المحاسبية:

أ. المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة:

صدر خلال السنة الحالية المنتهية في 31 كانون الأول 2013 معايير دولية لإعداد التقارير المالية وتفسيرات جديدة منها ما هو ساري المفعول اعتباراً من الأول من كانون الثاني 2013 ومنها ما لم يسري مفعوله بعد وإنما يسري مفعوله اعتباراً من تاريخ الأول من كانون الثاني 2014 وما بعده، كما صدرت تعديلات على بعض المعايير خلال السنة منها ما هو ساري المفعول على السنة الحالية ومنها ما هو مؤجل سريان مفعوله لما بعد 31 كانون الأول 2013، هذا، وقد تبنى البنك كافة المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات السارية المفعول وتم أخذها بعين الاعتبار في تحضير القوائم المالية المرفقة ولم يكن لذلك أي تأثير على المبالغ والإيضاحات في هذه القوائم المالية. من جهة ثانية، فإن إدارة البنك تتوقع أن تتعاظم مع كافة المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات غير السارية المفعول بعد وأن تتبنى تطبيقها بتاريخ سريان مفعولها ولا تتوقع إدارة البنك أن يكون لذلك آثار مادية وجوهية على القوائم المالية للبنك. أن تفاصيل هذه المعايير مدرجة في الإيضاح رقم (39).

ب. أهم السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية:

1. الأدوات المالية:

أ. تاريخ الاعتراف بالأدوات المالية

إن مشتريات ومبيعات الموجودات المالية التي يشترط تسليمها خلال فترة زمنية محددة بموجب لوائح أو أعراف السوق يتم الاعتراف بها في تاريخ السداد، ويتم الاعتراف بالودائع والأرصدة المستحقة للبنوك والعملاء والقروض في تاريخ استلام النقد من قبل البنك أو الإقراض للعملاء.

ب. الاعتراف المبدئي للأدوات المالية

يتم تصنيف الأدوات المالية مبدئياً بناءً على الغرض الذي من أجله يتم شراء الأدوات المالية وعلى خصائصها المميزة، ويتم قياس جميع الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة مضافاً إليها أية تكاليف شراء أو إصدار مباشرة في حالة الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لا تسجل بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

ج. التسهيلات الائتمانية المباشرة - بالصافي:

إن التسهيلات الائتمانية المباشرة هي موجودات مالية بمبالغ ثابتة أو دفعات محددة وذات أجل معين ولا يتم تداولها في أسواق مالية نشطة، ولا يتم التعاقد فيها بغرض البيع العاجل أو متوسط الأجل.

يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على ان حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي - إن وجد - إلى قائمة الدخل، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

د. الموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك أو شراء الموجودات المالية) بالقيمة العادلة وبصافي تكاليف المعاملة المتعلقة بعملية الاقتناء باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل حيث تقيد بداية بالقيمة العادلة ويتم تسجيل مصاريف الاقتناء في قائمة الدخل. يتم قياس كافة الموجودات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة.

الموجودات المالية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9:

يتم قياس الموجودات المالية لاحقا بالكلفة المطفأة أو القيمة العادية.

الأدوات المالية بالكلفة المطفأة:

يتم قياس أدوات الدين، وتشمل التسهيلات الائتمانية المباشرة والأذونات والسندات، بالكلفة المطفأة في حال توافر الشرطين التاليين: (أ) إذا كانت تلك الموجودات المالية (أدوات الدين) محتفظ بها وفقا لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها.

(ب) إذا كان ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة لتدفقات نقدية متمثلة حصريا بأصل مبلغ الدين غير المسدد والفوائد المترتبة عليه.

يتم قياس أدوات الدين التي تطابق هذين الشرطين بداية بالقيمة العادية بعد إضافة تكاليف المعاملة (إلا إذا كانت مصنفة كأدوات دين بالقيمة العادية من خلال قائمة الدخل). ويتم قياسها لاحقا بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة بعد طرح أي خسارة تدني في القيمة، ويتم الاعتراف بإيراد الفائدة في قائمة الدخل.

في حال تغيرت أهداف نموذج الأعمال بحيث كان هنالك تعارض مع شروط الكلفة المطفأة، فإنه يجب على البنك إعادة تصنيف أدوات الدين المصنفة سابقا بالكلفة المطفأة لتصنيف بالقيمة العادية من خلال قائمة الدخل.

وقد يختار البنك أن تصنف أدوات الدين التي تطابق شروط الكلفة المطفأة المشار إليها أعلاه كأدوات مدينة بالقيمة العادية من خلال قائمة الدخل إذا كان هذا التصنيف يلغي عدم التوافق المحاسبي أو يقلل منه بدرجة كبيرة في حال قياس الموجودات المالية بالكلفة المطفأة.

الموجودات المالية بالقيمة العادية من خلال قائمة الدخل

إن أدوات الدين التي لا تتطابق مع شروط الكلفة المطفأة المذكورة أعلاه، أو التي تتطابق تلك الشروط ومع ذلك اختار البنك عند الاعتراف الأولي تصنيفها بالقيمة العادية من خلال قائمة الدخل، يتم قياسها بالقيمة العادية من خلال قائمة الدخل.

وفي حال تغيرت أهداف نموذج الأعمال بحيث كان هناك توافق مع شروط الكلفة المطفأة وكانت التدفقات المالية التعاقدية للأداة تطابق شروط الكلفة المطفأة، فإن على البنك إعادة تصنيف أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادية من خلال قائمة الدخل لتصنف بالكلفة المطفأة. لا يجوز إعادة تصنيف أدوات الدين المصنفة عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادية من خلال قائمة الدخل.

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادية من خلال قائمة الدخل، إلا إذا قام البنك بتصنيف استثمار محتفظ به لغير المتاجرة بالقيمة العادية من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف المبدئي.

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادية من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادية، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادية من خلال الأرباح في قائمة الدخل عندما ينشأ حق للبنك في الحصول على توزيعات الأرباح (إقرارها من قبل الهيئة العامة).

الموجودات المالية بالقيمة العادية من خلال الدخل الشامل الآخر

يمكن للبنك أن يختار بشكل نهائي (على أساس كل أداة على حدة) أن تصنف أدوات الملكية بالقيمة العادية من خلال الدخل الشامل الآخر، ولا يسمح التصنيف بالقيمة العادية من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار بأداة الملكية محتفظ به لغرض المتاجرة. تعتبر الموجودات محتفظ بها لغرض المتاجرة إذا:

- تم شراؤها أساسا لغرض بيعها في المستقبل القريب، أو
- كانت عند الاعتراف المبدئي جزء من محفظة أدوات مالية محددة يديرها البنك ولها طابع فعلي حديث للحصول على أرباح في فترات قصيرة، أو
- كانت أدوات مشتقة غير مصنفة وفعالة كأداة تحوط أو كضمان مالي.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملة. ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناشئة عن التغير في القيمة العادلة تحت بند الدخل الشامل الآخر وتضاف إلى احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات. عند استبعاد الموجودات المالية، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة سابقاً في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات لا يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل ولكن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح المدورة.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات في أدوات الملكية في قائمة الدخل عندما ينشأ حق البنك في استلام هذه التوزيعات، إلا إذا كانت هذه التوزيعات تمثل بشكل واضح استرداد لجزء من تكاليف الاستثمار.

2. إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية

أ. الموجودات المالية

يلغى الاعتراف بالموجودات المالية في الحالات التالية:

- انتهاء الحق في استلام تدفقات نقدية من الموجودات ، أو
- قيام البنك بتحويل حقوقه في استلام تدفقات نقدية من الموجودات أو بالتعهد بدفع التدفقات النقدية المستلمة كاملة ودون تأخير ملموس إلى طرف ثالث بموجب ترتيبات التحويل، أو
- أن يكون البنك قد قام فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات، أو لم يقوم فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات أو احتفظ بها ولكنه قام بتحويل السيطرة على الموجودات.

ب. المطلوبات المالية

- يلغى الاعتراف بالمطلوبات المالية في حالة دفع أو إلغاء أو انتهاء سريان الالتزام بالمطلوبات. عندما تستبدل مطلوبات مالية حالية مع نفس المقرض أو عندما يتم تعديل شروط المطلوبات الحالية بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعامل كإلغاء للمطلوبات الحالية والاعتراف بمطلوبات جديدة ويتم تسجيل الفرق في القيمة الدفترية في قائمة الدخل.

3. تحديد القيمة العادلة :

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق مالية نشطة وفقاً لأسعار السوق عند تاريخ الإقفال (سعر الشراء بالنسبة للمراكز طويلة الأجل وسعر العرض للمراكز قصيرة الأجل

بالنسبة لجمع الأدوات المالية الأخرى غير المدرجة في أسواق مالية نشطة ، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام تقنيات التقييم المناسبة، وتشتمل هذه التقنيات على تقييم صافي القيمة الحالية، والمقارنة بأدوات مالية مماثلة والتي يكون لها أسعار تبادل واضحة أو نماذج داخلية للتسعير والتقييم.

4. تسوية الأدوات المالية فيما بينها :

الموجودات والمطلوبات المالية يتم تسويتها على أن تظهر في قائمة المركز المالي بالقيمة الصافية عند وجود الزام قانوني بإظهارها بالصافي ووجود النية في تسويتها بالقيمة الصافية، أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في نفس الوقت.

5. الإيجارات :

إن تحديد ما إذا كانت اتفاقية ما هي عقد إيجار أو تشتمل على إيجار يعتمد على موضوع الاتفاقية ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ الاتفاقية يعتمد على استخدام أصل معين أو أصول معينة أو تنقل الاتفاقية حق استخدام الأصل.

عقود الإيجار التي أبرمها البنك لا تحول إلى البنك جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصول المستأجرة وتعتبر إيجارات تشغيلية ويتم إدراج مدفوعات الإيجارات التشغيلية كمصاريف في قائمة الدخل وتدرج على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

6. تدني قيمة الموجودات المالية :

يقوم البنك ، في تاريخ كل إصدار للتقارير ، بتقييم ما إذا كان يوجد أي دليل موضوعي لتدني قيمة أحد أو مجموعة من الموجودات المالية، وتعتبر قيمة الموجودات المالية قد انخفضت فقط إذا وجد دليل موضوعي للانخفاض كنتيجة لواحد أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد التقييم الأولي للموجودات (حدث تحقيق خسارة) وأنه كان لهذا الحدث أو الأحداث تأثير على التدفقات النقدية التقديرية المستقبلية من الموجودات المالية أو مجموعة الموجودات المالية والتي يمكن تقديرها بصورة موثوقة.

- التقييم المجمع للتسهيلات الائتمانية
عندما يتم إعادة تقدير قيمة تسهيلات ائتمانية تم تقييمها بشكل فردي وعند عدم وجود أو تحديد دليل حالي على وجود خسارة، فإن هناك احتمالية لخسائر مبنية على تقديرات المخاطر واحتمالية تغير حالة القرض أو أوضاع السوق.
تغطي مخصصات التدني في القيمة الخسائر التي من الممكن أن تتحقق من قروض عاملة فردية والتي تدنت قيمتها في تاريخ قائمة المركز المالي، ولكن لم يتم تحديدها بصفة خاصة على أنها متدنية في القيمة إلا في فترة لاحقة.
يتم احتساب التدني المتوقع في القيمة من قبل إدارة البنك لكل محفظة محددة الخصائص، وذلك بحسب متطلبات سلطة النقد الفلسطينية بناءً على الخبرات السابقة ، والتصنيف الائتماني ، وتغير حالة القروض المتوقع، وذلك بالإضافة إلى الخسائر الضمنية المقدرة والتي تعكس واقع البيئة الاقتصادية ووضع الائتمان.

• الاستثمارات بالكلفة المطفأة

بالنسبة للاستثمارات بالكلفة المطفأة، يقوم البنك بتقييمها فردياً للتأكد من وجود أدلة موضوعية بتدني قيمتها بصورة دائمة إذا وجد دليل بأن البنك قد تكبد خسارة من التدني، يحدد مبلغ الخسارة كفرق بين القيمة الدفترية للموجودات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية التقديرية المستقبلية. يتم تخفيض القيمة الدفترية وتدرج قيمة الخسارة في قائمة الدخل وإذا، في سنة لاحقة، نقصت خسارة التدني التقديرية نتيجة لحدث وقع بعد أن تم إدراج التدني، تضاف أية مبالغ مدرجة سابقاً في « خسائر تدني الاستثمارات المالية.

7. تحقق الإيرادات :

يتم الاعتراف بالإيرادات على أساس الاستحقاق. تسجل إيرادات ومصاريف الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي، ويتم تعليق الفائدة على القروض المتعثرة عندما يصبح من المشكوك فيه تحصيل هذه الفائدة أو المبلغ الأصلي للقرض.

تتحقق إيرادات العمولات والرسوم البنكية في تاريخ المعاملة التي ينتج عنها الإيراد، وتتحقق الإيرادات من أرباح الأسهم عندما يتم إعلان الحق في استلام توزيعات الأرباح.

8. ممتلكات وعقارات ومعدات :

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم (فيما عدا الارض والممتلكات تحت الإنشاء) ، و تشمل التكلفة على جميع التكاليف المتعلقة بعملية الشراء. ويتم استهلاك هذه الموجودات عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الانتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

أجهزة ومعدات	10%
أثاث ومفروشات	10%
سيارات	10%
أجهزة وبرامج الحاسوب	20%
ديكورات وتحسينات على المأجور	10%

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من هذه الموجودات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.
- يتم مراجعة العمر الانتاجي لهذه الموجودات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد هذه الموجودات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

9. الموجودات غير الملموسة

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل، أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية، كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

10. الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، يتوجب التخلص من الاراضي والعقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة أقصاها خمس سنوات من تاريخ التملك، هذا ويتم تمديد فترة الإحتفاظ بهذه الموجودات من قبل سلطة النقد الفلسطينية حسب قانون المصارف والتعليمات ذات العلاقة.

11. مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم أخذ مخصص للالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري في فلسطين. تسجل المبالغ الواجب اقتطاعها سنوياً على حساب الدخل وتسجل التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة.

12. المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه. يقوم البنك بتكوين مخصصات خصماً على قائمة الدخل لأي التزامات أو مطالبات محتملة وفقاً للقيمة المقدرة لها واحتمالات تحققها بتاريخ المركز المالي.

13. الضرائب

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزليل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتزليل لأغراض ضريبية.

- تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في مناطق السلطة الفلسطينية.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع الانتفاع منها أو تكبدها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها.

14. العملات الأجنبية

- يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.
- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي والمعلنة من سلطة النقد الفلسطينية.
- يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.
- يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

15. أطراف ذات علاقة :

يعتبر أعضاء مجلس الإدارة والموظفين الإداريين الرئيسيين أطراف ذات علاقة.

16. النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتزول ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وودائع سلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة مقيدة السحب بما فيها الاحتياطي الإلزامي لدى سلطة النقد الفلسطينية.

17. استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية و احتياطي القيمة العادلة وكذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

في اعتقاد الإدارة فإن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفضلة على النحو التالي :

- يتم تحميل السنة بما يخصها من نفقة الضرائب وفقاً للأنظمة والقوانين المرعية والمعايير المحاسبية ويتم احتساب اثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.
- يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل ساري المفعول في مناطق السلطة الفلسطينية.
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الانتاجية للموجودات المموسة وغير المموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم أخذ خسارة التدني (إن وجدت) إلى قائمة الدخل.
- تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية التي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم أخذ التدني في قائمة الدخل.
- تقوم الإدارة بتقدير قيمة مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية التي تشكل تدني في القيم القابلة للتحويل وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية والمعايير الدولية للتقارير المالية ذات العلاقة وتعتمد النتائج الأكثر تحفظاً بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية.
- يتم قيد تدني قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.
- تقوم الإدارة بتقدير التدني في القيمة العادلة عند بلوغ أسعار السوق حداً معيناً يعتبر مؤشراً لتحديد خسارة التدني، وبما لا يتعارض مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والمعايير الدولية للتقارير المالية.
- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل محامي ومستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.

18. معلومات القطاعات

تعرض قوائم قطاع التشغيل بطريقة تسعج مع التقارير الداخلية التي تقدم الى المسؤول عن اتخاذ قرارات التشغيل. إن المسؤول عن اتخاذ قرارات التشغيل هو مجلس إدارة البنك وهو الجهة التي تقوم بتخصيص الموارد على قطاعات التشغيل وتقييم الأداء فيها.

تستخدم الإيرادات والمصاريف المتعلقة مباشرة بكل قطاع في تحديد أداء قطاعات التشغيل. إن التقارير الداخلية تعنى بالتركزات الائتمانية وتحليل نتائج الأعمال حسب قطاعات الأعمال والقطاعات الاقتصادية والجغرافية (إيضاح-30).

مستويات القيمة العادلة :

تتطلب المعايير الدولية للتقارير المالية التحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف بموجبه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى (2) والمستوى (3) لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام.

19. التناقص :

يتم إجراء تناقص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التناقص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت .

20. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها :

أ. تفاصيل الأدوات المالية وتصنيفها

تمثل الأدوات المالية للبنك في الموجودات والمطلوبات المالية، وتتضمن الموجودات المالية أرصدة النقد والحسابات الجارية والودائع لدى سلطة النقد الفلسطينية والبنوك والاستثمارات المالية والقروض للعملاء والبنوك. وتتضمن المطلوبات المالية ودائع العملاء والمستحق للبنوك، كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن البنود خارج قائمة المركز المالي.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في القوائم المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

فيما يلي وصف للطرق والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة في القوائم المالية:

الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية

وهي الموجودات والمطلوبات المالية النقدية أو التي لها فترة استحقاق قصيرة (أقل من ثلاثة أشهر) وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

الأدوات المالية ذات سعر الفائدة الثابت

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لها سعر فائدة ثابت عن طريق مقارنة أسعار الفائدة السوقية عند إدراجها أول مرة مع الأسعار السوقية الحالية لأدوات مالية مشابهة.

ب. قياس القيمة العادلة

تم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية بعد تاريخ الاعتراف المبدئي وفقاً لما يلي:

المستوى الأول : قياس القيمة العادلة من واقع الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق المالية النشطة لأصول أو التزامات مماثلة.

المستوى الثاني : قياس القيمة العادلة من مصادر غير تلك المذكورة في المستوى الأول أعلاه ، وذلك إما بشكل مباشر (كالأسعار) أو غير مباشر (من واقع مؤشر الأسعار).

المستوى الثالث : قياس القيمة العادلة من واقع تقنيات التقييم والتي تتضمن معلومات عن الأصول أو الالتزامات التي لا تستند إلى معلومات متاحة عن السوق.

4. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2013	
77,592,976	46,509,133	نقد في الخزينة و الصناديق
أرصدة لدى سلطة النقد:		
1,095,748	1,446,122	- حسابات جارية وتحت الطلب
29,940,504	36,785,290	- الاحتياطي الإلزامي
108,629,228	84,740,545	المجموع

- بحسب التعميم رقم 67 / 2010 الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية لكافة البنوك العاملة في فلسطين بتاريخ 5 تموز 2010، يتعين على البنك الاحتفاظ لدى سلطة النقد بإحتياطيات الزامية بنسب مئوية تعادل 9% من كافة ودائع العملاء ولجميع العملات، كما تقرر بحسب التعميم المشار اليه تحويل 20% من الاحتياطي الإلزامي كرصيد متحرك يضاف إلى الحسابات الجارية لدى سلطة النقد وبقاء 80% من الاحتياطي الإلزامي كحساب ثابت.
- لا تدفع سلطة النقد فائدة على الاحتياطي المحتسب وفقاً للتعميم المذكور.
- بإستثناء الإحتياطي الإلزامي لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون 2013 و 31 كانون الأول 2012.
- بحسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم 02/2012 الصادرة بتاريخ 21 آذار 2012، يتم تخفيض وعاء الاحتياطي الإلزامي بقيمة الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة لبعض القطاعات في القدس وتشمل هذه القطاعات قطاع الإنشاءات والعقارات، قطاع الأراضي، قطاع الصناعة والتعدين، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وقطاع السياحة والمطاعم والفنادق.

5. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2013	
أ. بنوك ومؤسسات مصرفية محلية :		
6,659	-	حسابات جارية و تحت الطلب
14,291,035	22,270,097	ودائع تستحق خلال ثلاثة أشهر
14,297,694	22,270,097	
ب. بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية :		
7,366,241	14,389,212	حسابات جارية و تحت الطلب
13,511,951	58,987,163	ودائع تستحق خلال ثلاثة اشهر
--	2,750,000	ودائع تستحق في فترة أكثر من ثلاثة اشهر
<u>20,878,192</u>	<u>76,126,375</u>	
<u>35,175,886</u>	<u>98,396,472</u>	

بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2013 مبلغ 14,389,211 دولار أمريكي و 7,372,900 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2012.

6. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2013	
138,293	116,043	أوراق مالية متداولة في أسواق مالية محلية - أسهم
138,293	116,043	

7. تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي:

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2013	
261,826,706	254,472,921	قروض وسلف
34,066,086	35,140,366	جاري مدين ومكشوف في الطلب
978,364	2,000,385	كمبيالات مخصومة
296,871,156	291,613,672	المجموع
(1,068,268)	(1,110,004)	ينزل: فوائد معلقة
(2,939,878)	(3,153,676)	ينزل: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
292,863,010	287,349,992	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

- يمثل رصيد الكمبيالات والقروض المبلغ الصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً والبالغ 32,211 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013 (مقابل 28,113 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2012).
- بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية كما في 31 كانون الأول 2013 مبلغ 13,035,561 دولار أمريكي أي ما نسبته (4.47%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية ومبلغ 20,652,492 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2012 أي ما نسبته (6.96%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية.
- بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2013 مبلغ 11,925,556 دولار أمريكي أي ما نسبته (4.09%) من التسهيلات الائتمانية المباشرة ومبلغ 19,584,224 دولار أمريكي أي ما نسبته (6.60%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة لسنة 2012.
- بلغ قيمة الديون المتعثرة كما في 31 كانون الأول 2013 مبلغ 11,042,048 دولار مقارنة مع مبلغ 11,084,663 دولار كما في 31 كانون الأول 2012.
- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لموظفي القطاع العام 67,107,681 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013 و مبلغ 77,331,903 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2012.
- بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة بضمانات عقارية 23,987,762 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013 مقابل 23,304,924 دولار كما في 31 كانون الأول 2012.

- بلغت القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية مبلغ 51,480,180 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013 مقابل 62,078,239 دولار كما في 31 كانون الأول 2012.
- بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية بالعملة الأجنبية مبلغ 184,772,995 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013 مقابل مبلغ 171,514,627 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2012.
- بلغت التسهيلات الائتمانية المضمونة من قبل مؤسسات ضمان القروض 1,677,640 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013 (مبلغ 2,198,321 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2012).
- بلغت القروض وحسابات الجاري مدين الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية ووزاراتها مبلغ 137,992,987 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013 أي ما نسبته (47,32%) من التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل مبلغ 127,067,211 دولار كما في 31 كانون الأول 2012 أي ما نسبته (81,42%) من التسهيلات الائتمانية المباشرة.
- تتضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب القطاع تسهيلات ائتمانية ممنوحة لغير المقيمين كما يلي:

31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2013	
2,810,747	2,320,813	شركات ومؤسسات
4,828,676	3,483,734	أخرى
<u>7,639,423</u>	<u>5,804,547</u>	

• توزيع التسهيلات الائتمانية (قبل تنزيل مخصص التدني) على القطاعات الاقتصادية:

31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2013	
القطاع العام:		
127,067,211	137,992,987	السلطة الوطنية الفلسطينية
8,340	19,465	السلطات المحلية الفلسطينية
3,722	48,265	مؤسسات القطاع العام غير المالية
127,079,273	138,060,717	
القطاع الخاص:		
		العقارات و الانشاءات:
7,795,814	8,729,730	الانشاءات
4,846,867	3,519,820	سكن للاقامة وتحسين ظروف المسكن
7,583,411	2,284,106	عقارات تجارية واستثمارية
20,226,092	14,533,656	
الأراضي		
28,657	-	للاقتناء الشخصي
758,692	-	للاستثمار
787,349	-	
قطاع الصناعة والتعدين:		
7,801,395	5,217,673	الصناعة
2,965,852	2,350,263	المناجم والتعدين
10,767,247	7,567,936	
قطاع التجارة العامة:		
26,936,411	26,644,624	تجارة داخلية
26,936,411	26,644,624	
قطاع الزراعة والثروة الحيوانية:		
4,718,280	1,197,424	الزراعة
4,718,280	1,197,424	
5,940,264	2,614,064	قطاع السياحة والمطاعم والفنادق الأخرى
5,940,264	2,614,064	
1,166,809	2,338,427	النقل والمواصلات
1,166,809	2,338,427	
قطاع الخدمات:		
9,834,780	8,998,463	الخدمات المالية
5,994,762	7,927,538	المرافق العامة
373,020	286,835	الاتصالات
1,568,253	-	أصحاب مهن
17,770,815	17,212,836	
3,001,253	1,925,000	تمويل شراء السيارات
68,860,438	74,051,189	أخرى
8,548,657	4,357,795	أخرى في القطاع الخاص
295,802,888	290,503,668	

- مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

فيما يلي الحركة على مخصص التدني في التسهيلات الائتمانية المباشرة:

31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2013	
2,716,005	2,939,878	الرصيد في بداية السنة
1,209,991	1,049,276	الإضافات إلى المخصص خلال السنة
(736,207)	(816,589)	ينزل: المخصص المحول الى الايراد خلال السنة
(17,010)	(16,215)	المخصص الذي تم شطبه مقابل تسهيلات معدومة خلال السنة
(271,655)	(84,629)	مخصص التدني للتسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
38,754	81,955	فرق عملة
2,939,878	3,153,676	الرصيد في نهاية السنة

- الفوائد المعلقة:

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :

31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2013	
1,048,364	1,068,268	الرصيد في بداية السنة
270,660	169,755	يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة
-	(51,030)	ينزل: الفوائد المحولة للايرادات
-	(5,948)	فوائد ديون معدومة خلال السنة
(47,341)	(41,727)	فوائد ديون تم جدولتها وتم استبعادها خلال السنة
(203,415)	(29,314)	الفوائد المعلقة على التسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
1,068,268	1,110,004	الرصيد في نهاية السنة

إن تفاصيل مخصص التسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من ست سنوات هي كما يلي:

31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2013	
9,770,265	9,378,804	الرصيد في بداية السنة
271,655	84,629	المحول من مخصص التدني للتسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
(165,062)	(849,023)	ديون معدومة
74,776	328,203	فرق عملة
(572,830)	(507,798)	الاستبعادات / تسديدات خلال السنة
9,378,804	8,434,815	الرصيد في نهاية السنة

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2013	
6,696,886	8,963,469	أوراق مالية متداولة في أسواق مالية محلية - أسهم
<u>6,696,886</u>	<u>8,963,469</u>	

9. موجودات مالية بالكلفة المطفأة:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2013	
980,000	980,000	سندات دين محلية
-	9,877,303	سندات دين اجنبية
<u>980,000</u>	<u>10,857,303</u>	المجموع

10. ممتلكات وعقارات و معدات - بالصفحي:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي: -

المجموع	مباني وأراضي مملوكة	تجهيزات مأجور وإضافات رأسمالية	وسائل نقل	أجهزة وانظمة المعلومات	أثاث ومعدات المكاتب
27,303,850	9,572,253	6,845,093	706,538	7,738,669	2,441,297
1,408,550		551,702	144,978	606,431	105,439
(74,055)			(63,428)	(10,627)	
28,638,345	9,572,253	7,396,795	788,088	8,334,473	2,546,736
الكلية :					
7,983,506	317,083	2,480,003	160,592	4,151,684	874,144
1,778,497	81,181	672,330	81,677	725,245	218,064
(50,908)			(46,512)	(4,396)	
9,711,095	398,264	3,152,333	195,757	4,872,533	1,092,208
18,927,250	9,173,989	4,244,462	592,331	3,461,940	1,454,528
31 كانون أول 2012.					
الكلية :					
25,098,282	9,572,253	5,741,771	442,697	7,160,384	2,181,177
2,338,290	--	1,196,508	297,341	580,300	264,141
(132,722)	--	(93,186)	(33,500)	(2,015)	(4,021)
27,303,850	9,572,253	6,845,093	706,538	7,738,669	2,441,297
الاستهلاك المتراكم:					
5,848,160	235,902	1,752,344	90,990	3,091,340	677,584
2,245,275	81,181	811,826	90,539	1,061,162	200,567
(109,929)	--	(84,167)	(20,937)	(818)	(4,007)
7,983,506	317,083	2,480,003	160,592	4,151,684	874,144
19,320,344	9,255,170	4,365,090	545,946	3,586,985	1,567,153

11. موجودات ضريبية مؤجلة:

تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

رصيد نهاية 2012	رصيد نهاية 2013	المبالغ المضافة	المبالغ المحيرة	رصيد بداية السنة	
الحسابات المشمولة					
915,207	1,022,806	234,414	(139,634)	928,026	مخصص تعويض نهاية الخدمة والإجازات
16,520	43,921	27,026	-	16,895	مخصص قضايا
931,727	1,066,727	261,440	(139,634)	944,921	

إن نسبة الضريبة على الحسابات المشمولة بالمنافع الضريبية المؤجلة هي 33,79% كما في 31 كانون الأول 2013 و 33,04% كما في 31 كانون الأول 2012.

12. موجودات غير ملموسة:

تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2013	
33,059	31,296	الرصيد في بداية السنة
(1,763)	(1,763)	إطفاءات خلال السنة
31,296	29,533	الرصيد في نهاية السنة

13. موجودات أخرى:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2013	
1,832,083	2,132,182	مصروفات مدفوعة مقدما
1,213,568	2,584,102	مشاريع قيد التنفيذ (*)
35,093	94,472	مخزون قرطاسية ومطبوعات
943,287	1,001,911	فوائد مستحقة القبض
7,070	-	معاملات بالطريق بين الإدارة والفروع / شيكات مقاصة
9,825,993	12,487,619	مطالبات تحت التحصيل وشيكات مقاصه
1,519,053	1,749,830	عقارات آلت ملكيتها للبنك لقاء ديون (**)
417,087	1,007,063	دفعات على حساب إستثمارات
346,889	368,842	رسوم قضائية قابلة للاسترداد
16,140,123	21,426,021	المجموع

(*) تمثل دفعات على حساب أعمال تشطيب وتوسيع وتحسينات مأجور لفروع البنك بما فيها الفروع الجديدة.

(**) الحركة التي تمت على هذا الحساب هي كما يلي:

31 كانون الأول	31 كانون الأول	
2012	2013	
1,519,053	1,519,053	الرصيد في بداية السنة
-	318,350	يضاف: عقارات مستملكة خلال السنة
-	(87,573)	ينزل: التدني في عقارات مستملكة
<u>1,519,053</u>	<u>1,749,830</u>	الرصيد في نهاية السنة

14. ودائع سلطة النقد الفلسطينية وودائع بنوك و مؤسسات مصرفية:

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

أ. ودائع سلطة النقد الفلسطينية:

31 كانون الأول	31 كانون الأول	
2012	2013	
25,000,000	10,000,000	ودائع لأجل - تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر
<u>25,000,000</u>	<u>10,000,000</u>	المجموع

ب. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية:

31 كانون الأول	31 كانون الأول	
2012	2013	
276,714	22,253	حسابات جارية وتحت الطلب - مصارف محلية
ودائع لأجل:		
31,780,529	21,185,539	مصارف محلية - تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر
507,654	--	مصارف محلية - تستحق خلال أكثر من ثلاثة أشهر
1,650,000	1,978,213	مصارف أجنبية - تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر
--	1,021,787	مصارف أجنبية - تستحق خلال أكثر من ثلاثة أشهر
<u>34,214,897</u>	<u>24,207,792</u>	

15. ودائع العملاء:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2013	
133,655,679	129,012,569	ودائع جارية وخت الطلب
112,232,727	139,528,763	ودائع التوفير
88,368,371	132,635,969	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
334,256,777	401,177,301	

- بلغت ودائع القطاع العام 16,040,281 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013 أي ما نسبته (4%) من إجمالي الودائع مقابل 12,586,716 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2012 أي ما نسبته (3,77%) من إجمالي الودائع.
- بلغت الودائع التي لا تحمل فائدة 128,501,668 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013 أي ما نسبته (32.03%) من إجمالي الودائع مقابل 141,887,617 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2012 أي ما نسبته (42,45%) من إجمالي الودائع.
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 4,132,126 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013 أي ما نسبته (1.03%) من إجمالي الودائع مقابل 3,587,525 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2012 أي ما نسبته (1,07%) من إجمالي الودائع.
- بلغت قيمة الودائع الجامدة كما في 31 كانون الأول 2013 مبلغ 6,418,837 دولار أمريكي أي ما نسبته (1.6%) من إجمالي الودائع، مقابل مبلغ 6,500,588 دولار أمريكي أي ما نسبته (1,95%) من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2012.
- بلغت قيمة ودائع العملاء بالعملة الأجنبية كما في 31 كانون الأول 2013 مبلغ 246,097,795 دولار أمريكي مقابل 217,202,375 دولار أمريكي في 31 كانون الأول 2012.
- بلغت قيمة ودائع العملاء لغير المقيمين مبلغ 7,264,789 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013 مقابل مبلغ 4,931,461 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2012.

16. تأمينات نقدية:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2013	
13,498,171	11,898,333	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
3,431,170	3,950,555	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
2,420,993	3,429,681	تأمينات أخرى بما فيها تأمينات مقابل إصدار دفاتر شيكات
19,350,334	19,278,569	

17. مخصصات متنوعة:

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

31 كانون الأول	31 كانون الأول	
2012	2013	
2,746,452	3,027,091	مخصص تعويض نهاية الخدمة
50,000	130,000	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
<u>2,796,452</u>	<u>3,157,091</u>	

تتألف الحركة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة مما يلي:

31 كانون الأول	31 كانون الأول	
2012	2013	
2,079,696	2,746,452	رصيد بداية السنة
878,405	693,880	المخصص المكون خلال السنة
(211,649)	(413,241)	المخصص المستخدم خلال السنة
<u>2,746,452</u>	<u>3,027,091</u>	رصيد نهاية السنة

تتألف الحركة على حساب مخصص القضايا مما يلي:

31 كانون الأول	31 كانون الأول	
2012	2013	
30,000	50,000	رصيد بداية السنة
20,000	80,000	المخصص المكون خلال السنة
<u>50,000</u>	<u>130,000</u>	رصيد نهاية السنة

18. مخصص الضرائب:

إن الحركة التي تمت على مخصص الضرائب هي كما يلي:

31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2013	
2,585,203	2,586,621	رصيد بداية السنة
(1,748,582)	(3,111,159)	المدفوع خلال السنة
1,750,000	2,680,000	مخصص الضرائب المحمل لقائمة الدخل للسنة
2,586,621	2,155,462	رصيد نهاية السنة

حصل البنك على المخالصات الضريبية للسنوات حتى نهاية 2010 ويتابع المستشار الضريبي للبنك حالياً الحصول على المخالصات الضريبية للسنوات 2011 و 2012.

إن تفاصيل الربح المحاسبي والربح الضريبي هي كما يلي:

31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2013	
4,510,691	7,284,649	الربح المحاسبي للبنك
5,647,394	7,763,321	الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة
724,130	1,187,144	ضريبة القيمة المضافة
165,401	-	ايرادات خاضعة لضريبة الدخل
5,088,165	6,576,177	الربح الخاضع لضريبة الدخل بالصافي من ضريبة القيمة المضافة
1,016,057	1,313,439	ضريبة الدخل
1,740,187	2,500,583	مجموع ضريبة الدخل والقيمة المضافة المحسوبة
1,750,000	2,680,000	الضرائب المخصصة للسنة

19. مطلوبات أخرى:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2013	
722,389	1,641,293	فوائد مستحقة غير مدفوعة
294,699	299,123	مصاريف مستحقة
2,444,336	3,258,723	شيكات وحولات برسم الدفع
577,367	430,938	أمانات مؤقتة
23,544	-	إجازات مستحقة للموظفين
-	647,747	معاملات بالطريق بين الإدارة والفروع / شيكات مقاصة
155,148	155,148	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
315,135	231,573	دائنون مختلفون
141,926	180,243	ضرائب مقطوعة من العملاء ورواتب الموظفين
41,482	60,432	أخرى
4,716,026	6,905,220	المجموع

20. رأس المال المدفوع:

إدارة مخاطر رأس المال

يقوم البنك بإدارة رأس المال لضمان وتوفير قاعدة رأسمال قوية لدعم وتطوير ونماء أنشطته، وبالتالي تعظيم العائد على المساهمين، كما يسعى البنك من خلال إدارة رأس المال وتوافقه مع متطلبات وقواعد رأس المال الى تحقيق جدارة ائتمانية قوية تساعد على تسيير أعماله مع العملاء والبنوك وإيجاد نسب صحية لرأس المال.

تتكون حقوق الملكية كما في 31 كانون الأول 2013 من مبلغ 64,991,920 دولار تمثل رأس المال المدفوع وعلاوة الاصدار والأحتياطيات المختلفة بعد طرح الخسائر المتراكمة أي بما يعادل حوالي 12% من مجموع موجودات البنك كما بذلك التاريخ. (مبلغ 57,985,686 دولار أي ما نسبته 12% من مجموع موجودات البنك لسنة 2012).

لم تشهد سياسة البنك أي تغييرات على سياستها في إدارة رأس المال خلال سنة 2013 عما كانت عليه في سنة 2012.

إن تفاصيل رأس المال الأساسي والتنظيمي هي كما يلي:

31 كانون الأول 2012			31 كانون الأول 2013		
نسبته الى الأصول المرجحة بالمخاطر	نسبته الى الموجودات	دولار أمريكي	نسبته الى الأصول المرجحة بالمخاطر	نسبته الى الموجودات	دولار أمريكي
%25.49	%11.20	53,860,539	%26.72	%10.77	57,280,576
%22.22	%9.98	47,977,802	%23.71	%9.55	50,819,122

21. الاحتياطيات:

احتياطي قانوني:

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية بنسبة 10% خلال السنوات السابقة والسنة الحالية وفقا لقانون المصارف. لا يجوز وقف الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة في هذا الحساب رأسمال البنك. كما لا يجوز توزيع هذا الاحتياطي على المساهمين.

احتياطي اختياري:

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية بنسبة لا تزيد عن 20% من الأرباح السنوية للسنوات حتى نهاية 2008 بحسب ما تسمح به القوانين ذات الصلة ويستخدم هذا الاحتياطي في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة. يحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

احتياطي مخاطر مصرفية عامة:

يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة يتم احتسابه وفقا للآلية المطبقة حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (5/2008) الصادرة بتاريخ 29 كانون الأول 2008 وهو بواقع 2% من التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص التدني المرصود والفوائد المعلقة و 0.5% من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بعد طرح الشيكات برسم التحصيل والكفالات المقبولة والسحوبات المقبولة المكفولة المتعلقة بالإعتمادات المستندية الواردة. إن تخفيض رصيد هذا الاحتياطي يحتاج إلى موافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

احتياطي التقلبات الدورية:

يمثل هذا البند قيمة احتياطي المخاطر الذي يتم إقتطاعه وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (1/2011) بنسبة 15% من الأرباح السنوية الصافية بعد الضرائب لتدعيم رأس مال البنك لمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي ويستمر الإقتطاع حتى يصبح الرصيد ما نسبته 20% من رأس مال البنك المدفوع. لا يجوز استخدام أي جزء من هذا الإحتياطي أو تخفيضه الا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

22. إحتياطي القيمة العادلة:

إن الحركة التي تمت على هذا الحساب هي كما يلي:

31 كانون الأول	31 كانون الأول	
2012	2013	
(1,117,385)	(1,321,556)	الرصيد في أول السنة
173,335	--	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال الدخل الشامل حتى 30 حزيران 2012
(344,618)	--	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
(32,888)	2,266,585	صافي التغير في القيمة العادلة للسنة
(204,171)	2,266,585	
<u>(1,321,556)</u>	<u>945,029</u>	الرصيد في نهاية السنة

23. الفوائد الدائنة:

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2012	2013	
		تسهيلات ائتمانية :
14,045,688	19,592,280	سلف وقروض مستغلة
6,035,938	2,832,998	حسابات جارية مدينة
165,434	149,629	كمبيالات واسناد مخصومة
89,165	131,091	بطاقات الائتمان
583	-	أرصدة لدى سلطة النقد
326,065	1,424,649	أرصدة وايداعات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية
52,249	329,127	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
<u>20,715,122</u>	<u>24,459,774</u>	المجموع

24. الفوائد المدينة:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2012	2013	
1,210,242	1,489,112	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء :
71,043	31,990	ودائع جارية وتحت الطلب
681,849	533,989	ودائع توفير
2,113,006	3,692,654	ودائع لأجل
184,025	59,998	تأمينات نقدية
282,416	65,026	أخرى
<u>4,542,581</u>	<u>5,872,769</u>	المجموع

25. صافي إيرادات العمولات:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2012	2013	
		عمولات دائنة :
2,493,708	1,389,729	عمولات تسهيلات مباشرة
346,933	415,712	عمولات تسهيلات غير مباشرة
2,459,487	2,754,521	عمولات أخرى
(333,607)	(268,912)	ينزل : عمولات مدينة
<u>4,966,521</u>	<u>4,291,050</u>	صافي إيرادات العمولات

26. صافي أرباح موجودات مالية:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	عوائد توزيعات	خسائر التدني في القيمة العادلة	
السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013:			
<u>85,355</u>	97,605	(12,250)	أسهم شركات مدرجة في الاسواق المالية
السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012:			
<u>12,384</u>	18,676	(6,292)	أسهم شركات مدرجة في الاسواق المالية

27. إيرادات أخرى:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2012	2013	
275,051	268,991	دفاتر شيكات
22,187	23,605	هاتف وبريد وسويفت
84,184	66,335	طوابع بريدية
18,566	15,342	إيجار صناديق حديدية
269,484	381,167	أخرى متفرقة
669,472	755,440	

28. نفقات الموظفين:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2012	2013	
7,788,213	7,734,523	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
316,473	344,134	مساهمة البنك في صندوق الإيداع(*)
984,177	1,067,399	ضريبة قيمة مضافة على الرواتب
240,483	206,724	نفقات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
94,535	109,069	سفر وتقلات
580,022	546,945	نفقات طبية
106,620	70,945	نفقات تدريب الموظفين
43,874	22,687	بدل إجازات
150,498	141,949	ملايس للموظفين
10,304,895	10,244,375	

(*) يمثل هذا البند مساهمة البنك في صندوق إيداع الموظفين حيث تمثل 10% من راتب الموظفين الأساسي، أما مساهمة الموظفين فهي 5% من الراتب الأساسي وتقتطع بشكل شهري ويجوز زيادة هذه المساهمة لتصل إلى 10%.
تظهر مديونية البنك لصندوق ادخار الموظفين في حساب ودائع العملاء.

29. مصاريف تشغيلية أخرى:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2012	2013	
1,018,216	1,093,405	إيجارات
442,829	335,734	قرطاسية ومطبوعات ودفاتر شيكات
872,141	889,562	بريد وهاتف وسويفت
683,965	725,250	صيانة وتصليلات وتنظيفات
483,642	569,861	رسوم ورخص واشتراكات
150,983	147,661	تأمينات
446,343	518,803	انارة وتدفئة ومياه
64,689	105,757	برامج كمبيوتر
94,626	80,049	ضيافة
517,937	184,127	أتعاب مهنية
45,125	42,881	مصاريف إجتماعات ونشاطات
168,244	121,508	استئجار سيارات
642,096	670,320	دعاية وإعلان
183,174	196,926	أخرى متفرقة
243,311	147,560	شحن ونقل نقود
21,843	72,508	تبرعات
<u>6,079,164</u>	<u>5,901,912</u>	

30. معلومات عن قطاعات أعمال البنك :

تتقسم أعمال البنك الى قطاعين رئيسيين هما، قطاع الأعمال البنكية للأفراد والمؤسسات وقطاع أعمال الخيرية. تتكون الأعمال البنكية للأفراد والمؤسسات وقطاع أعمال الخيرية من الحسابات الجارية الشخصية وحسابات التوفير والودائع وبطاقات الإئتمان والقروض والرهونات، أما الأعمال البنكية للمؤسسات فتتعلق بالمعاملات البرمة مع المؤسسات بما في ذلك المؤسسات والهيئات الحكومية وتتكون من معاملات القروض والتسليفات والتمويل التجاري والودائع. تضم أعمال الخيرية أنشطة غرفة التداول والسوق المالي ومعاملات تحويل العملات الأجنبية لدى البنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك سلطة النقد الفلسطينية.

2012	2013	القائمة			
دولار أمريكي	دولار أمريكي	الأفراد	المشركات / الحكومية	الخيرية	أخرى
28,817,334	31,939,219	9,296,293	3,679,939	2,422,123	16,540,864
99,046	275,111	390,670	(115,559)	-	-
28,916,380	32,214,330	9,686,963	3,564,380	2,422,123	16,540,864
(24,405,689)	(24,929,681)	(3,749,765)	(150,983)	(1,210,242)	(19,818,691)
4,510,691	7,284,649	5,937,198	3,413,397	1,211,881	(3,277,827)
(1,242,766)	(2,545,000)	-	-	-	(2,545,000)
3,267,925	4,739,649	5,937,198	3,413,397	1,211,881	(5,822,827)
معلومات أخرى:					
480,906,793	531,873,355	109,211,544	181,224,393	137,082,168	104,355,250
422,921,107	466,881,435	321,144,997	83,270,592	34,207,792	28,258,054
2,338,290	1,408,550				
2,247,038	1,780,260				

31. التركيز في التعرضات الإئتمانية حسب القطاع :

معلومات عن قطاعات أعمال البنك :

أ. التركيز في التعرضات الإئتمانية حسب التوزيع الجغرافي:

المجموع		خارج فلسطين		داخل فلسطين		
2012	2013	2012	2013	2012	2013	
3,267,925	4,739,649	194,761	1,303,220	3,073,164	3,436,429	ربح السنة
480,906,793	531,873,355	20,878,192	86,003,678	460,028,601	445,869,677	الموجودات

ب. التركيز في التعرضات الإئتمانية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع	أخرى	إسرائيل	الأردن	فلسطين	2013
183,137,017	21,858,000	10,545,107	43,723,268	107,010,642	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد و مؤسسات مصرفية
116,043				116,043	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
287,349,992				287,349,992	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
8,963,469				8,963,469	موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل
10,857,303			9,877,303	980,000	موجودات مالية بالتكلفة المضافة
18,927,250				18,927,250	ممتلكات وعقارات ومعدات - بالصافي
1,066,727				1,066,727	موجودات ضريبية مؤجلة
29,533				29,533	موجودات غير ملموسة
21,426,021				21,426,021	موجودات أخرى
531,873,355	21,858,000	10,545,107	53,600,571	445,869,677	
6,105,626				6,105,626	السقوف غير المستغلة
9,875,918				9,875,918	الكفالات
2,340,077				2,340,077	اعتمادات
3,243,351				3,243,351	قبولات
21,564,972	==	==	==	21,564,972	

المجموع	أخرى	إسرائيل	الأردن	فلسطين	2012
143,805,114	12,777,027	5,784,244	2,316,921	122,926,922	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد و مؤسسات مصرفية
138,293				138,293	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
292,863,010				292,863,010	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
6,696,886				6,696,886	موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل
980,000				980,000	موجودات مالية بالتكلفة المضافة
19,320,344	--	--	--	19,320,344	ممتلكات و عقارات و معدات - بالصافي
931,727	--	--	--	931,727	موجودات ضريبية مؤجلة
31,296	--	--	--	31,296	موجودات غير ملموسة
16,140,123	--	--	--	16,140,123	موجودات أخرى
480,906,793	12,777,027	5,784,244	2,316,921	460,028,601	
9,163,813	--	--	--	9,163,813	السقوف غير المستغلة
8,648,192	--	--	--	8,648,192	الكفالات
1,849,606	--	--	--	1,849,606	اعتمادات
2,905,841	--	--	--	2,905,841	قبولات
22,567,452	--	--	--	22,567,452	

32. ارتباطات والتزامات محتملة :

2012	2013	
9,163,813	6,105,626	السقوف غير المستغلة
8,648,192	9,875,918	الكفالات
1,849,606	2,340,077	اعتمادات
2,905,841	3,243,351	قبولات
22,567,452	21,564,972	المجموع

33. أرصدة مع جهات ذات علاقة :

السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013:				
المجموع	الاطراف ذوي الصلة الاخرون	اعضاء مجلس الادارة	الادارة التنفيذية الاخرى	
بنود داخل الميزانية				
5,006,861	890,932	3,956,978	158,951	تسهيلات مباشرة
1,541,368	955,016	418,165	168,187	ودائع لدى المصرف
113,989		113,989		التأمينات النقدية
بنود خارج الميزانية				
381,229		381,229		تسهيلات غير مباشرة
3,050,674	139,751	2,898,835	12,088	سقوف غير مستغلة
عناصر الدخل :				
293,661	59,698	232,738	1,225	فوائد وعمولات دائنة
(22,764)	(8,678)	(9,761)	(4,325)	فوائد وعمولات مدينة
1,024,304		206,724	817,580	رواتب ومكافآت
السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012:				
المجموع	الاطراف ذوي الصلة الاخرون	اعضاء مجلس الادارة	الادارة التنفيذية الاخرى	
بنود داخل الميزانية				
6,342,721	1,587,766	2,989,792	1,765,163	تسهيلات مباشرة
643,038	635,515	7,523		ودائع لدى المصرف
280,759	258,189		22,570	التأمينات النقدية
بنود خارج الميزانية				
1,387,784	948,339		439,445	تسهيلات غير مباشرة
عناصر الدخل :				
607,883	338,182	230,420	39,281	فوائد وعمولات دائنة
(6,867)	(6,852)	(15)		فوائد وعمولات مدينة
996,503		240,483	756,020	رواتب ومكافآت

السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013:				
2013				تسهيلات ذوي الصلة
المخصصات المكونة مقابلها	المصنفة منها	نسبتها الى قاعدة رأس المال	نسبتها الى صافي التسهيلات	الأطراف ذوي الصلة
--	1,704,795	%14.58	%2,58	أعضاء مجلس إدارة والإدارة التنفيذية
--	--	%2,03	%0.36	الأطراف ذوي الصلة الأخرى
--	--			المجموع
السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012:				
2012				تسهيلات ذوي الصلة
المخصصات المكونة مقابلها	المصنفة منها	نسبتها الى قاعدة رأس المال	نسبتها الى صافي التسهيلات	الأطراف ذوي الصلة
--	1,975,962	%9.51	%1.62	أعضاء مجلس إدارة والإدارة التنفيذية
--	--	%3.17	%0.5	الأطراف ذوي الصلة الأخرى
--	--			المجموع

34. النقد وما في حكمه:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول	31 كانون الأول	
2012	2013	
108,629,228	84,740,545	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
35,175,886	95,646,472	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
(58,707,243)	(33,186,005)	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وسلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
(29,940,504)	(36,785,290)	احتياطي الزامي
<u>55,157,367</u>	<u>110,415,722</u>	

35. القضايا المقامة على البنك :

هنالك قضايا مقامة على البنك لابطال مطالبات البنك على الغير و/ أو للمطالبة بالعتل والضرر و/ أو مطالبات عمالية وغير ذلك، حيث بلغ عدد هذه القضايا سبعة عشر قضية وبلغ مجموع هذه الدعاوي حوالي 1.8 مليون دولار ويبلغ رصيد مخصص القضايا المرصود مبلغ 130,000 دولار أمريكي وفي رأي محامي البنك والادارة أن هذا المخصص كافٍ لمواجهة تلك القضايا.

36. الحصة الأساسية و المخفضة للسهم من ربح السنة:

يتم إحتساب الربح الأساسي للسهم الواحد بتقسيم الربح على متوسط عدد الأسهم العادية القابلة للتداول خلال السنة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (33) - الربح الأساسي للسهم الواحد.

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2012	2013	
3,267,925	4,739,649	الربح للسنة
50,000,000	50,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة
<u>0.065</u>	<u>0.095</u>	

37. أرقام المقارنة :

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتلائم مع التصنيف المتبع في السنة الحالية ، ولم يكن لذلك أي تأثير على حقوق الملكية أو صافي ربح السنة السابقة.

38. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها:

الأدوات المالية:

(أ) تفاصيل الادوات المالية وتصنيفها

تتمثل الأدوات المالية للبنك في الموجودات والمطلوبات المالية، وتتضمن الموجودات المالية أرصدة النقد والحسابات الجارية والودائع لدى سلطة النقد الفلسطينية والبنوك والاستثمارات المالية والقروض للعملاء والبنوك. وتتضمن المطلوبات المالية ودائع العملاء والمستحق للبنوك، كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن البنود خارج قائمة المركز المالي.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في القوائم المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية، وهي كما يلي:

31 كانون الأول 2012		31 كانون الأول 2013		
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
الموجودات				
108,629,228	108,629,228	84,740,545	84,740,545	نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
35,175,886	35,175,886	98,396,472	98,396,472	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
292,863,010	292,863,010	287,349,992	287,349,992	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
980,000	980,000	10,857,303	10,857,303	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
المطلوبات				
25,000,000	25,000,000	10,000,000	10,000,000	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
34,214,897	34,214,897	24,207,792	24,207,792	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
334,256,777	334,256,777	401,177,301	401,177,301	ودائع العملاء
19,350,334	19,350,334	19,278,569	19,278,569	تأمينات نقدية

فيما يلي وصف للطرق والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة في القوائم المالية:

الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية

وهي الموجودات والمطلوبات المالية النقدية أو التي لها فترة إستحقاق قصيرة (أقل من ثلاثة أشهر) وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

الادوات المالية ذات سعر الفائدة الثابت

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لها سعر فائدة ثابت عن طريق مقارنة أسعار الفائدة السوقية عند إدراجها أول مرة مع الأسعار السوقية الحالية لأدوات مالية مشابهة.

ب) قياس القيمة العادلة
يتم قياس القيمة العادلة للادوات المالية بعد تاريخ الاعتراف المبدئي وفقاً لما يلي :

- قياس القيمة العادلة من واقع الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق المالية النشطة لأصول أو إلتزامات مماثلة.
 - قياس القيمة العادلة من مصادر غير تلك المذكورة أعلاه وذلك إما بشكل مباشر (كالأسعار) أو غير مباشر (من واقع مؤشر الأسعار).
 - قياس القيمة العادلة من واقع تقنيات التقييم والتي تتضمن معلومات عن الأصول أو الإلتزامات التي لا تستند إلى معلومات متاحة عن السوق.
- يوضح الجدول التالي تحليلاً للادوات المالية والتي تم قياسها بالقيمة العادلة بعد تاريخ الاعتراف المبدئي، والتي تم تجميعها في ثلاثة مستويات تبعاً لمدى إمكانية قياس القيمة العادلة.

المستوى الأول : قياس القيمة العادلة من واقع الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق المالية النشطة لأصول أو إلتزامات مماثلة.

المستوى الثاني : قياس القيمة العادلة من مصادر غير تلك المذكورة في المستوى الأول أعلاه ، وذلك إما بشكل مباشر (كالأسعار) أو غير مباشر (من واقع مؤشر الأسعار).

المستوى الثالث : قياس القيمة العادلة من واقع تقنيات التقييم والتي تتضمن معلومات عن الأصول أو الإلتزامات التي لا تستند إلى معلومات متاحة عن السوق.

المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	
9,079,512	--	--	9,079,512	أسهم متداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية
10,857,303	--	10,857,303	--	سندات دين

إدارة المخاطر :

• إطار إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر الضمنية المتعلقة بأنشطة البنك وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها. ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على أرباح البنك، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين. يتعرض البنك للمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تمثل مخاطر عمليات المتاجرة والتحوط، ومخاطر التشغيل. يتم إدارة المخاطر المتعلقة بتغير العوامل وأثر العوامل التكنولوجية وقطاع الصناعة من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي وليس من خلال عملية إدارة المخاطر الاعتيادية.

• عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة البنك هو المسؤول عن تحديد ومراقبة المخاطر، وبالإضافة الى ذلك يوجد عدة جهات مسؤولة عن عملية إدارة مخاطر البنك في كافة مناطق تواجد.

• لجنة المخاطر

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة المخاطر.

• قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل البنك وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة الى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة. يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تتجم عنها. تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة البنك ولجنة التدقيق والرئيس المباشر لكل إدارة من إدارات البنك ويتم عرض نتائج عملها على لجنة التدقيق.

• التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر دورياً من خلال دائرة التدقيق الداخلي ومن خلال فحص كفاية الإجراءات المتخذة ومدى الإلتزام بالإجراءات المطلوبة. تقوم دائرة التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج التدقيق مع إدارات البنك ويتم عرض نتائج عملها على لجنة التدقيق.

• تخفيض المخاطر

كجزء من عملية إدارة المخاطر يقوم البنك باستخدام مشتقات وأدوات مالية أخرى لإدارة المراكز الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر رأس المال والائتمان. تقييم المخاطر قبل الدخول في عمليات تحوط، كما تقوم دائرة المخاطر بمراقبة فعالية عمليات التحوط بشكل شهري، وفي حال وجود عمليات تحوط غير فعالة يقوم البنك بتنفيذ عمليات تحوط مناسبة لتخفيف أثر هذه العمليات.

أ- مخاطر الائتمان والتركز في الموجودات والمطلوبات

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الاخر للاداء المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي الى حدوث خسائر. يعمل البنك على ادارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقف لمبالغ التسهيلات الائتمانية المباشرة (فرد أو مؤسسة) ومجموع القروض والديون الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية ، كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء اضافة الى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

ان تفاصيل محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة مبينة في ايضاح رقم (7) بالإضافة الى ذلك فإن التزامات البنك خارج القوائم المالية المعرضة لمخاطر الائتمان مبينة في ايضاح رقم (32) كما يحد البنك من مخاطر تركيز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع نشاطاته على عدة قطاعات.

إن منح التسهيلات الائتمانية هو مسؤولية لجنة التسهيلات في البنك وفقاً لمتطلبات سياسة الائتمان وبما يتفق مع حدود الصلاحيات المعمول بها وفق سياسة الائتمان . تقوم لجنة التسهيلات بدراسة كل طلب ائتماني على حدة من واقع البيانات التي يقدمها العميل طالب التسهيل من قوائم مالية مدققة وقوائم إيضاحية أخرى حول ملاءة العميل المالية والضمانات الممكن الحصول عليها ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع موضوع التمويل وحجم الائتمان المطلوب.

كما تقوم لجنة التسهيلات في البنك بالتعاون مع فريق التدقيق الداخلي بمراقبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بشكل دوري للوقوف على أية انحرافات من شأنها أن تعرض البنك لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها العميل ، وبالتالي إتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية أموال البنك.

أ/1. تتوزع التعرضات الإئتمانية للتسهيلات الإئتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي :

2013 / دولار	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
متدنية المخاطر	4,446,303	1,559,643	2,959,741	2,932,646	138,060,717	149,959,050
مقبولة المخاطر	97,620,990	6,272,518	33,227,203	4,533,911		141,654,622
منها مستحقة :						
لغاية 30 يوم						
من 31 لغاية 60 يوم						
تحت المراقبة	637,705		245,804			883,509
غير عاملة:						
دون المستوى	613,020		26,536			639,556
مشكوك فيها	1,331,298		60,605			1,391,903
ديون متمثرة	3,709,585		5,301,003			9,010,588
المجموع	102,067,293	7,832,161	36,186,944	7,466,557	138,060,717	291,613,672
يطرح: فوائد معلقة	(687,910)	--	(422,094)	--	--	(1,110,004)
يطرح: مخصص التدني	(1,868,020)	--	(1,285,656)	--	--	(3,153,676)
الصافي	99,511,363	7,832,161	34,479,194	7,466,557	138,060,717	287,349,992

2012 / دولار	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
متدنية المخاطر	2,534,147	1,820,696	5,643,306	2,137,340	127,079,273	139,214,762
مقبولة المخاطر	113,394,208	3,813,520	33,677,147	6,771,519	--	157,656,394
منها مستحقة :						
لغاية 30 يوم						
من 31 لغاية 60 يوم						
تحت المراقبة	167,173	--	1,523,650	--	--	1,690,823
غير عاملة:						
دون المستوى	258,636	--	71,590	--	--	330,226
مشكوك فيها	375,696	--	318,565	--	--	694,262
ديون متمثرة	4,686,511		5,373,663			10,060,174
المجموع	115,928,355	5,634,216	39,320,453	8,908,859	127,079,273	296,871,156
يطرح: فوائد معلقة	(711,047)	--	(357,221)	--	--	(1,068,268)
يطرح: مخصص التدني	(1,787,361)	--	(1,152,517)	--	--	(2,939,878)
الصافي	113,429,947	5,634,216	37,810,715	8,908,859	127,079,273	292,863,010

أ/2. فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات :

2013 / دولار	الافراد	القروض العقارية	الشركات	المجموع
متدنية المخاطر	4,446,303	1,559,643	5,892,387	11,898,333
مقبولة المخاطر	21,289,688	563,937	13,629,188	35,482,813
تحت المراقبة	1,821,771		245,804	2,067,575
غير عاملة :				
دون المستوى	613,020		26,536	639,556
مشكوك فيها	1,331,298		60,605	1,391,903
المجموع منها	29,502,080	2,123,580	19,854,520	51,480,180
تأمينات نقدية	4,446,303	1,559,643	5,892,387	11,898,333
عقارية	18,849,488	563,937	12,002,389	31,415,814
أسهم متداولة	6,206,289		1,959,744	8,166,033
المجموع	29,502,080	2,123,580	19,854,520	51,480,180

2012 / دولار	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المجموع
متدنية المخاطر	2,534,147	1,820,696	5,643,306	9,998,149
مقبولة المخاطر	29,834,767	784,566	18,745,447	49,364,780
تحت المراقبة	167,173	--	1,523,650	1,690,823
غير عاملة :				
دون المستوى	258,636	--	71,590	330,226
مشكوك فيها	375,696	--	318,565	694,261
المجموع منها	33,170,419	2,605,262	26,302,558	62,078,239
تأمينات نقدية	6,487,421	817,927	6,192,823	13,498,171
عقارية	23,280,407	1,787,335	13,680,513	38,748,255
أسهم متداولة	3,402,591	--	6,429,222	9,831,813
المجموع	33,170,419	2,605,262	26,302,558	62,078,239

أ/3. إن الاطار المتبع في البنك لتصنيف التسهيلات الإئتمانية والضمانات المقبولة عند إحتساب وتحديد مبالغ ومخصصات التدني في التسهيلات الإئتمانية لتغطية مخاطر الائتمان الناجمة عن الديون المشكوك في تحصيلها والهالكة هو تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (1) الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2008 حيث يتطلب هذا التعميم من كافة البنوك العاملة في فلسطين تقييم محافظتها الإئتمانية مرة كل ثلاثة أشهر على الاقل وتكوين المخصصات المطلوبة.

ب- مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول. كما تقوم سلطة النقد الفلسطينية بمراقبة أوضاع السيولة في البنوك بشكل دوري من خلال تحديد نسب مؤوية من الودائع يتوجب على البنوك الاحتفاظ بها على الدوام وعدم الهبوط عنها، كما يتم مراقبة أوضاع السيولة في البنك وكذلك النسب المقررة من سلطة النقد الفلسطينية من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات في البنك.

ب. مخاطر السيولة
ب 1 / . فيما يلي قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول 2013 :

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة حتى 3 سنوات	من سنة أشهر إلى سنة	من ثلاثة أشهر إلى سنة أشهر	من شهر إلى ثلاثة أشهر	خلال شهر	الموجودات
84,740,545	36,785,290						47,955,255	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
98,396,472				2,750,000		3,500,000	92,146,472	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
116,043							116,043	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
287,349,992	8,778,652	223,331,536	16,729,968	3,533,613	12,607,776	4,492,655	17,875,792	تسهيلات الائتمانية مباشرة - بالصافي
8,963,469			8,963,469					موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
10,857,303		980,000	9,877,303					موجودات مالية بالكلفة الخطأ
18,927,250	18,927,250							ممتلكات و عقارات و معدات - بالصافي
1,066,727			1,066,727					موجودات ضريبية مؤجلة
29,533	29,533							موجودات غير ملموسة
21,426,021	1,749,830	-	368,842	94,472	5,723,347	1,001,911	12,487,619	موجودات أخرى
531,873,355	66,270,555	224,311,536	37,006,309	6,378,085	18,331,123	8,994,566	170,581,181	مجموع الموجودات
المطلوبات								
34,207,792				1,021,789		1,474,265	31,711,738	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية
401,177,301			80,729,841	55,435,157	42,797,059	69,389,746	152,825,498	ودائع العملاء
19,278,569	3,429,681	12,706,104	951,826	201,039	717,300	255,603	1,017,016	تأمينات نقدية
3,157,091			3,157,091					مخصصات متنوعة
2,155,462					2,155,462			مخصص الضرائب
6,905,220				155,148	430,938	3,315,875	3,003,259	مطلوبات أخرى
466,881,435	3,429,681	12,706,104	84,838,758	56,813,133	46,100,759	74,435,489	188,557,511	مجموع المطلوبات
64,991,920	62,840,874	211,605,432	(47,832,449)	(50,435,048)	(27,769,636)	(65,440,923)	(17,976,330)	الفجوة في القوائم المالية
=	64,991,920	2,151,046	(209,454,386)	(133,852,311)	(161,621,937)	(83,417,253)	(17,976,330)	الفجوة التراكمية في مخاطر السيولة

فيما يلي قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول 2012 :

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة حتى 3 سنوات	من ستة أشهر إلى سنة	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر	من شهر إلى ثلاثة أشهر	خلال شهر	الموجودات
108,629,228	29,940,504	--	--	--	--	--	78,688,724	نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
35,175,886	--	--	--	--	--	27,802,986	7,372,900	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
138,293	--	--	--	--	--	138,293	--	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
292,863,010	--	144,295,304	112,840,741	8,258,152	1,951,142	2,205,314	23,312,357	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
6,696,886	6,696,886	--	--	--	--	--	--	موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
980,000	--	980,000	--	--	--	--	--	موجودات مالية بالتكلفة المخفضة
19,320,344	19,320,344	--	--	--	--	--	--	ممتلكات وعقارات ومعدات - بالصافي
931,727	--	931,727	--	--	--	--	--	موجودات ضريبية مؤجلة
31,296	31,296	--	--	--	--	--	--	موجودات غير ملموسة
16,140,123	1,630,655	--	1,865,942	--	--	12,643,526	--	موجودات أخرى
480,906,793	57,619,685	146,207,031	114,706,683	8,258,152	1,951,142	42,790,119	109,373,981	مجموع الموجودات
المطلوبات								
59,214,897	--	--	--	--	507,654	1,410,437	57,296,806	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية وسلطة النقد الفلسطينية
334,256,777	--	--	255,317	6,985,161	18,083,537	16,509,478	292,423,284	ودائع العملاء
19,350,334	--	--	--	--	--	--	19,350,334	تأمينات نقدية
2,796,452	--	--	2,796,452	--	--	--	--	مخصصات متنوعة
2,586,621	--	--	--	2,586,621	--	--	--	مخصص الضرائب
4,716,026	--	--	--	--	--	4,716,026	--	مطلوبات أخرى
422,921,107	--	3,051,769	9,571,782	18,591,191	22,635,941	369,070,424	369,070,424	مجموع المطلوبات
57,985,686	57,619,685	146,207,031	111,654,914	(1,313,630)	(16,640,049)	20,154,178	(259,696,443)	الفرجة في القوائم المالية
=	57,985,686	366,001	(145,841,030)	(257,495,944)	(256,182,314)	(239,542,265)	(259,696,443)	الفرجة التراكمية في مخاطر السيولة

ج- مخاطر السوق

تشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم . يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة ذلك من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات في الإدارة في البنك بشكل دوري .

د- مخاطر أسعار الفائدة

تتجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية ، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجية إدارة المخاطر .

حسابية أسعار الفائدة - 31 كانون الأول 2013 -
بنود خاضعة لمخاطر أسعار الفائدة

المجموع	بنود غير خاضعة لأسعار الفائدة	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر لرعاية 6 أشهر	من شهر لرعاية 3 أشهر	حتى شهر واحد	الموجبات
84,740,545	84,740,545							نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفاستيطبية
98,396,472	14,389,211				2,750,000	3,500,000	77,757,261	أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية
116,043	116,043							موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
287,349,992	-	232,110,188	16,729,968	12,607,776	3,533,613	4,492,655	17,875,792	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
8,963,469	8,963,469							موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
10,857,303	9,877,303	980,000						موجودات مالية بالكلية المغطاة بممتلكات وعقارات ومعدات - بالصافي
1,066,727	1,066,727							موجودات ضريبية مؤجلة
29,533	29,533							موجودات غير ملموسة
21,426,021	21,426,021							موجودات أخرى
531,873,355	159,536,102	233,090,188	16,729,968	12,607,776	6,283,613	7,992,655	95,633,053	مجموع الموجودات
34,207,792	22,253				1,021,787	1,474,265	31,689,487	المطلوبات
401,177,301	128,501,668				25,895,611	31,793,959	193,504,870	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية
19,278,569	16,278,569	167,440		21,313,753			3,000,000	ودائع العملاء
3,157,091	3,157,091							تأمينات نقدية
2,155,462	2,155,462							مخصصات متنوعة
6,905,220	6,905,220							مخصص الضرائب
466,881,435	157,020,263	-	167,440	21,313,753	26,917,398	33,268,224	228,194,357	مطلوبات أخرى
64,991,920	2,515,839	233,090,188	16,562,528	(8,705,977)	(20,633,785)	(25,275,569)	(132,561,304)	مجموع المطلوبات
-	64,991,920	62,476,081	(170,614,107)	(187,176,635)	(178,470,658)	(157,836,873)	(132,561,304)	فجوة إعادة تسعير الفائدة
								الفجوة التراكمية

مخاطر العملات الأجنبية :

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية . يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك . يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك . يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم اتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمراكز العملات الأجنبية ضمن الحدود الممتدة .

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم . يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنوع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية . معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .

يبين الجدول التالي الربح أو الخسارة غير المتحققة نتيجة للتغيرات الممكنة والمحتملة في أسعار الأسهم بواقع 10% مع بقاء جميع المؤثرات الأخرى ثابتة :

2013			
الأثر على حقوق الملكية	الأثر على قائمة الدخل	التغير في المؤشر	
896,347		10%	اوراق مالية من خلال قائمة الدخل الشامل
	11,604	10%	اوراق مالية من خلال قائمة الدخل

2012			
الأثر على حقوق الملكية	الأثر على قائمة الدخل	التغير في المؤشر	
669,689		10%	اوراق مالية من خلال قائمة الدخل الشامل
	13,829	10%	اوراق مالية من خلال قائمة الدخل

39. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة:

أ- معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية :

حيثما ينطبق، تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية في إعداد القوائم المالية للبنك ، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والأصاحات الواردة في القوائم المالية ، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية :

<p>يتطلب المعيار عرض القوائم المالية الموحدة للشركة القابضة كوحدة اقتصادية واحدة ليستبدل المتطلبات السابقة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (27) : القوائم المالية الموحدة والمنفصلة والتفسير رقم (12) : توحيد القوائم المالية للمنشآت ذات الغرض الخاص .</p>	<p>المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) : القوائم المالية الموحدة.</p>
<p>حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (31) : الحصص في المشاريع المشتركة ، ويتطلب هذا المعيار من المنشأة التي تعتبر طرف في ترتيبات مشتركة تحديد نوع الترتيبات المشتركة التي تشارك فيها وذلك من خلال تقييم حقوقها والتزاماتها التي تطوي على هذه المشاركة وان تقوم بالمحاسبة عن هذه الحقوق والالتزامات وفقاً لنوع الترتيبات المشتركة .</p>	<p>المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11) : الاتفاقيات المشتركة.</p>
<p>يتطلب هذا المعيار من المنشآت الإفصاح بشكل تفصيلي عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم المخاطر وطبيعة تلك المخاطر المرتبطة بمصالح المنشأة مع المنشآت الأخرى وأثرها على المركز المالي للمنشأة واداءها المالي وتدققاتها النقدية.</p>	<p>المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) : الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى.</p>
<p>يتناول هذا المعيار قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والإفصاح عنها حيث حل محل الارشادات المتعلقة باحساب القيمة العادلة الموجودة في المعايير الدولية للتقارير الدولية لتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها .</p>	<p>المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) : احتساب القيمة العادلة.</p>
<p>تتعامل النسخة المعدلة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (27) : القوائم المالية المنفصلة مع متطلبات اعداد القوائم المالية المنفصلة فقط ، والمتشابهة الى حد كبير مع المتطلبات الحالية في معيار المحاسبة الدولي رقم (27) : القوائم المالية الموحدة والمنفصلة ، علماً بان اعداد القوائم المالية الموحدة حالياً يتم وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) : القوائم المالية الموحدة .</p>	<p>معيار المحاسبة الدولي رقم (27) : القوائم المالية المنفصلة (كما عدلت في العام 2011) .</p>
<p>حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (28) : الاستثمارات في الشركات الحليفة ويصف طريقة المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة ويحدد المتطلبات اللازمة لتطبيق طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عليها.</p> <p>يُعرف هذا المعيار مصطلح « التأثير الهام » ويوفر إرشادات حول تطبيق طريقة حقوق الملكية ، بما فيها الحالات التي يتم فيها الاعفاء من تطبيق طريقة حقوق الملكية. كما يبين كيفية إجراء اختبار التدني للشركات الحليفة والمشاريع المشتركة.</p>	<p>معيار المحاسبة الدولي رقم (28) : الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (كما عدلت في العام 2011) .</p>

تعديل متطلبات الإفصاح في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) : الإفصاحات حيث يتطلب الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بجميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تم تقاصها وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (32): عرض الادوات المالية.	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) : الإفصاحات / تقاص الموجودات المالية والمطلوبات المالية .
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) ومعايير المحاسبة الدولية أرقام (1) و (16) و (32) و (34) .	تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في الاعوام 2009-2011.
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) .	التعديلات على القروض الحكومية.
توفر هذه التعديلات إعفاءات إضافية وفقا للأحكام الانتقالية للحد من متطلبات تعديل واطهار أرقام المقارنة للسنوات ما قبل سنة المقارنة السابقة.	تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (10) ، (11) ، (12) - القوائم المالية الموحدة والترتيبات المشتركة والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى :ارشادات التحويل .

ب - معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد :

لم يتم البنك تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة والجاهزة للتطبيق المبكر لكن غير سارية المفعول بعد :

سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد	
أول كانون الثاني 2014 .	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (32) : عرض الادوات المالية - تقاص الموجودات المالية والمطلوبات المالية .
أول كانون الثاني 2014 .	التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (10) و (12) - القوائم المالية الموحدة والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (27) : القوائم المالية المنفصلة والمتعلقة بعرض وقياس الموجودات المالية .
أول كانون الثاني 2014 .	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (36) : التدني في الموجودات - الإفصاحات حول المبالغ المستردة للموجودات غير المالية .
أول كانون الثاني 2014 .	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (39) : تبادل المشتقات ومحاسبة التحوط.
أول كانون الثاني 2014 .	التفسير رقم (21) : الجبايات .
أول تموز 2014 .	التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة للأعوام 2010-2012 .
أول تموز 2014 .	التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة للأعوام 2011-2013 .
أول كانون الثاني 2017 .	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) : الادوات المالية و المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) : الأدوات المالية / الإفصاحات - تقاص الموجودات والمطلوبات المالية.

تتوقع إدارة البنك أن يتم تطبيق كل من المعايير والتفسيرات المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير والتفسيرات أي أثر جوهري على القوائم المالية للبنك .

